الجمهورية الجــزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعــليم العــالي والبحث العــلمي

المركز الجامعي – ميلـة –

معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الميدان : العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : بنوك

دور البنوك في تمويل المشاريع الإستثمارية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس L M D

من إعداد الطلبة :

1- بن رجم سميرة
2- زنداوي خولة

تحت إشراف الأستاذة:

بيراز نوال

السنة الجامعية 2010 - 2011

شكر و عرفان :

الحمد لله و كفى و الصلاة و السلام على النبي المصطفى، نحمدك ربي حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا ، نحمده حمدا يليق بمقامه و جلاله ، فلولاه ما عرف عملنا هذا طريقه للوجود .

و نصلي على خير الهدى نبينا و رسولنا محمد صلى الله عليه و سلم.

يطيب لنا في هذا المقام أن نتوجه بالشكر الجزيل و جل التقدير و الاحترام إلى من كانت لنا خير مرشدة و موجهة الأستاذة الفاضلة " بيراز نوال " كل الشكر على الدعم و المساعدة و النصائح القيمة ، نتمنى أن نكون عند حسن ظنها بنا ، و جزاها الله خير الجزاء على ذلك ، كما نتقدم بجزيل شكرنا إلى " حملة أماني " و إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد .

و أخيرا نسأل المولى تبارك و تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم و أن يكون مرشدا للأجيال القادمة بعدنا .

خولة و سميرة

إهداء

إلى من قال فيهما الله عز وجل : **{الإسراء/22} وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا {الإسراء/23}** الإسراء الآية 23 .

إلى من أسكنتني في ظلمات أحشائها تسعة شهور لأرى بعدها النور، الى من كانت جوهرة لامعة أنارت حياتي، إلى من كانت شجرة وافرة الظلال ارتحت عندها لمرات و مرات، و أنا كعابرة سبيل، إلى من حملت عود ثقاب ثم استدارت لتنحني للشموع تمنحها صلاحية الإضاءة و إحساس البقاء لتنير دربي في هذه الحياة فماذا يمكنني أن أعطيها ؟ .

لا شيء، لا يمكنني أن أعطيها شيئا ، لأنني أفكر أن أعطيها كل شيء، أتمنى لو أن العمر يهدى فأهديك عمري، فمع أمي لأملك مساحات من العجز فلك الفضل بعد الله ولك الشكر يا "أماه".

إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به إليك يا من أفديك بروحي أبعث لك باقات حبي واحترامي وعبارات نابعة من قلبي وإن كان قلمي يعجز عن التعبير عن مشاعري نحوك فمشاعري اكبر من أن أسطرها على الورق، والحياء منك والتقدير والتعظيم لحقك يمنعني من كثير القول ويثنيني عن وفير الكلام. لكن لا أملك إلا أن أدعو الله عز وجل أن يبقيك لنا ولا يحرمنا من ينابيع حبك وحنانك "أبي العزيز" وفقك الله ورعاك وسدد على الخير خطاك.

إلى من ضمهم عش طفولتي وإلى من احتلوا أوسع مكان في قلبي ومن جمعني بهم رحم واحد وبيت واحد وفرحة واحدة أخواتي العزيزات: سمية، حسناء، والكتكوتة الصغيرة صفاء متمنية لهم النجاح والتوفيق في مسارهم الدراسي، عندما يتذكر المرء أحبابه يعجز القلب عن صيد خواطره.

كما اهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعمامي وزوجاتهم وأولادهم وأخص بالذكر "آية"و"سامي يوسف" إلى أخوالي وزوجاتهم وأولادهم، إلى خالاتي وبناتهم وأزواجهم، إلى صاحبة الابتسامة الجميلة التي شاركتني هذا العمل "سميرة" متمنية لها التوفيق في حياتها، إلى صديقة دربي وأختي الغالية "أسماء" متمنية لها النجاح في دراستها، كما لا أنسى "حسناء"و"خولة"، وإلى زملائي الذي قضيت معهم أحلى أيام دراستي متمنية لهم التوفيق في حياتهم.

وختامها مسك إلى روح جدتي الطاهرة "زكية" رحمها الله وأسكنها فسيح جناتها. **خولة**

إهداء

الحمد لله لا سهل إلا جعله سهلا وأنت تجعل الحزن إن شئت سهلا.

إلى من وطنت النفس على التعب من دون شكوى وجعلت من عمرها عربون أمومتها فعبدت الطريق لراحتي فكانت منارة تهديني إلى بر الأمان "أمي الغالية""رحيمة" حفظها الله.

إلى أبي "جمال" أطال الله في عمره.

إلى من ترعرعت معهم في هذه الحياة، إخوتي: مهدي، إسلام، علي، محمد،انور وأخواتي العزيزات "كريمة"،"إحسان"و "ريمة".

كما لا أنسى خالاتي: حورية، حنيفة، فاطمة الزهراء و سعيدة.

إلى أخوالي :"زبير"، "لخضر".

وإلى البرعم الصغير "نزار".

إلى رفيقة دربي "هبة".

إلى رفيقتي في هذا العمل "خولة".

إلى كل طلبة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

سميرة

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لوكالة ميلة 846 – البنك الوطني الجزائري – (B N A)	53

فهرس المحتويات

الفهرس

مقدمة عامة.....أ ، ب ، ج

***الفصل الأول* : مبادئ أساسية حول البنوك**..... 01

مقدمة الفصل 02

المبحث الأول : عموميات حول البنوك 03

المطلب الأول : نشأة و تطور البنوك.....03

المطلب الثاني : مفهوم البنوك و أهميتها.....05

المطلب الثالث : أنواع البنوك.....06

المبحث الثاني : لمحة عامة حول البنوك التجارية.....08

المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية.....08

المطلب الثاني : أنواع البنوك التجارية.....09

المطلب الثالث : أهداف البنوك التجارية.....11

المبحث الثالث : وظائف و ميزانية البنوك التجارية 15

المطلب الأول : وظائف البنوك التجارية 15

المطلب الثاني : ميزانية البنوك التجارية 18

خاتمة الفصل 22

الفصل الثاني : المشاريع الإستثمارية ومشكلة التمويل.....23

مقدمة الفصل 24

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الإستثمار.....25

المطلب الأول : مفهوم الإستثمار 25

المطلب الثاني : أنواع و أهداف الإستثمار.....26

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الإستثمار.....29

المبحث الثاني : تمويل المشاريع الإستثمارية 31

المطلب الأول : مفهوم المشروع الإستثماري.....32

المطلب الثاني : مفهوم التمويل و مصادره 32

المطلب الثالث : أنواع التمويل 40
المبحث الثالث : صعوبات و مشاكل تمويل المشاريع الإستثمارية 42
المطلب الاول : الصعوبات التي تواجه البنوك 43
المطلب الثاني : مشاكل تمويل المشاريع الإستثمارية.....45
خاتمة الفصل 46
الفصل الثالث : دور البنك الوطني الجزائري في علاج مشكلة التمويل..... 49
مقدمة الفصل 49
المبحث الأول : لمحة عامة حول البنك الوطني الجزائري.....50
المطلب الأول : تعريف البنك الوطني الجزائري.....50
المطلب الثاني : وظائف البنك الوطني الجزائري.....51
المبحث الثاني : وكالة ميلة هيكلها التنظيمي 52
المطلب الأول : التعريف بالوكالة 52
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة.....52
المبحث الثالث : عرض و تحليل النتائج 56
المطلب الأول : شروط و إجراءات التمويل.....56
المطلب الثاني : أنواع التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة.....57
المطلب الثالث : أهم مخاطر التمويل و طرق معالجتها 59
خاتمة الفصل 65
خاتمة عامة 67
قائمة المراجع
قائمة الملاحق

مقدمـــة

مقدمة عامة :

يحظى التمويل في العصر الحديث بأهمية بالغة لأنه يمثل الحجر الأساس في الإدارة المالية لأي منشئة اقتصادية ، وكذا لدى المجتمع ككل لما يلعبه من دور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، حيث ازدادت أهمية التمويل خلال العقدين الأخيرين و تطورت تطورا ملحوظا فقد كان هذا التطور من المستلزمات الضرورية لمواجهة التحديات المتزايدة التي تواجه المنشأة الاقتصادية اليوم .

و تعتبر البنوك أهم الأجهزة التمويلية في الاقتصاد الرأسمالي و أقدمه وجودا ، ذلك أن تاريخها يعود إلى القرون الوسطى ، وإلى عصر النهضة ، ولما ازدادت الرأسمالية شاعت البنوك و أصبح لها دور أساسي في نشاط الحياة الاقتصادية ، ولقد أصبح التمويل المشكلة الأساسية التي تواجه الشعوب في تحقيق التنمية الاقتصادية .

إشكالية الدراسة :

نظرا لما تكتسبه طبيعة العلاقة بين البنوك و الاستثمار من أهمية بالغة لاسيما و أن معظم المشاريع تواجه أعباء ضخمة تعجز أموالها الذاتية عن تغطيتها ، وأن عملية تكيف البنوك لمساعدة هذه المشاريع في حل مشاكل التمويل التي تعترضها ، ولا يزال تمويل المشاريع مهما كانت طبيعتها من أهم المشكلات و من خلال ذلك يمكن طرح الإشكالية الأساسية التالية :

- ما هو دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟ .

الأسئلة الفرعية :

- ما مفهوم البنوك ؟
- ما هي أنواعها ؟
- في ماذا تتمثل وظائف البنوك التجارية ؟
- ما هي مصادر التمويل و ما هي أنواعه ؟
- هل يمنح التمويل لذوي المشاريع الاستثمارية الكبرى ؟

فرضيات الدراسة :

- البنك مؤسسة مالية .
- تتعدد البنوك بتعدد الأنشطة التي تمارسها .
- للبنوك التجارية وظائف تقليدية و أخرى حديثة .
- للتمويل مصدرين : ذاتي و خارجي و له عدة أنواع .
- يمنح التمويل لذوي المشاريع الاستثمارية الكبرى .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية بحثنا هذا في محالة معايشة الواقع البنكي و الإطلاع بشكل كبير و دقيق على المحور التطبيقي داخل القطاع البنكي و بالأخص الجانب التمويلي منه و الذي هو محور دراستنا لما له من أهمية في وقتنا هذا ، و أيضا كثرة المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى التمويل .

الهدف من الدراسة :

- الإطلاع على مختلف الطرق التمويلية التي تتبعها البنوك .
- إبراز الدور الفعال الذي تلعبه البنوك في عملية التمويل .
- محاولة التعرف على بعض الجوانب المتعلقة بالاستثمار و المشاريع الاستثمارية .

أسباب اختيار الموضوع :

- الميول الشخصي للبحث في موضوع تمويل المشاريع الاستثمارية .
- علاقة الموضوع الوطيدة بمجال التخصص في الدراسة .
- الأهمية التي أصبح يحظى بها التمويل من طرف الدولة في الآونة الأخيرة.
- الأزمة الاقتصادية العالمية المالية مهدت لدراسة مواضيع التمويل دراسة شاملة .

منهجية الدراسة :

- لقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي : الوصفي من خلال ذكر بعض التعاريف والتحليلي من خلال تفسير و تحليل النتائج .

خطة البحث :

تم تقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول : فصلين نظريين و فصل تطبيقي.

الفصل الأول : تناول مبادئ أساسية حول البنوك من حيث عموميات حول البنوك و لمحة هامة حول البنوك التجارية ، وميزانية البنوك التجارية ، وتم التطرق في الفصل الثاني للمشاريع الاستثمارية و مشكلة التمويل من خلال المفاهيم العامة للاستثمار و تمويل المشاريع الاستثمارية ، صعوبات و مشاكل التمويل .

أما الجزء التطبيقي فقد تمحور حول دور البنك الوطني الجزائري في علاج مشكلة التمويل متضمنا تقديم لمحة عامة حول البنك الوطني الجزائري ، التعرف على وكالة ميلة و هيكلها التنظيمي ، عرض و تحليل النتائج .

صعوبات البحث :

من بين الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا هي :

- نقص المراجع و خاصة المتعلقة بالموضوع .
- نقص المعلومات في مكان التربص و ذلك بسبب قلة الموظفين المختصين .
- ضيق الوقت الممنوح في الأسبوع خلال الدراسة الميدانية .

جانب نظري

الفصـــل الأول:

مبادئ أساسية حول البنوك

الفصل الأول : مبادئ أساسية حول البنوك

مقدمة الفصل :

تعتبر البنوك أهم الأجهزة التمويلية في الاقتصاد الرأسمالي و أقدمه وجودا حيث يعود تاريخها الى القرون الوسطى و إلى عصر النهضة بل أن أصلها يرجع إلى العمليات التي كان يقوم بها كبار التجار الدين كانوا يتعهدون بحراسة الأموال و الإفراد ، ثم إقراض الأموال مقابل عمولة ، ولما ازدهرت الرأسمالية شاعت البنوك وأصبح لها دور أساسي في تنشيط الحياة الاقتصادية .

وقد شهدت الصناعة المصرفية تغيرات كبيرة في طبيعتها و أدواتها و تقنياتها ، و كدا في أنواع البنوك و طبيعة خدماتها و التي تؤدي دورها في تعبئة الموارد المالية و توظيفها في مجالات استثمارية بما يحقق النمو الاقتصادي ، و على تنوعها و اختلافها ، إلا أنها تدرج ضمن إطار الجهاز المالي و المصرفي الذي يشكل احد أهم الآليات التي تدعم النمو الاقتصادي نظرا لارتباطه بأهم عامل و هو العامل المالي .

و تعتبر البنوك التجارية أكثر المؤسسات المالية انتشارا في معظم اقتصاديات العالم سواء كانت الدول النامية أو المتقدمة و يمكن قياس هده الأهمية من خلال حجم الودائع و الموجودات المالية داخل اقتصادياتها.

و عليه فقد تم تقسيم هدا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي :

- **المبحث الأول :** عموميات حول البنوك.
- **المبحث الثاني :** لمحة عامة حول البنوك التجارية.
- **المبحث الثالث :** وظائف ، أهمية و ميزانية البنوك التجارية.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك

لقد كان تطور المصارف و نشأتها مرتبط و على الدوام بتطور المجتمعات اقتصاديا و اجتماعيا و لقد كانت التجارة تحديدا أهم الأنشطة التي ساعد نموها على تطور أعمال المصارف و تنوعها .

- وفي هدا المبحث سوف يتم التعرف على ذلك من خلال المطالب الآتية :
- ***المطلب 01*** : نشأة وتطور البنوك .
- ***المطلب 02*** : مفهوم البنوك و أهميتها .
- ***المطلب 03*** : أنواع البنوك .

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل (العراق القديم ، بلاد مابين النهرين) في الألف الرابع قبل الميلاد ، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات ، و حفظ الودائع و منح القروض ، أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف (الصيرفي)الذي يكسب دخله من تبادل العملات سواء كانت أجنبية أو محلية .

- أما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى ، القرن الثالث عشر و الرابع عشر ، بعد ازدهار المدن الايطالية خاصة جنوة و فلورنسية ، على اثر الحروب الصليبية ، فقد كانت تلك الحروب تستلزم نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش ، كما أن العائد منها من المحاربين فقد جلبوا معهم خيرات كثيرة سواء عن طريق النهب أو الشراء و ترتب على كل هدا النشاط تكدسا في الثروات و نموا متزايدا للفعاليات المصرفية ، وكان التاجر و الصائغ و الصيرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير ، و قد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات اسمية [1].

[1] شاكر قزويني : محاضرات في اقتصاد البنوك ، ط 4 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون (الجزائر) ، 2008 ، ص 25

ثم بدأ تحويل اسم الودائع من اسم لاسم (أي نقل الحق في قيمتها) بحضور الطرفين ، و فيما بعد بمجرد التظهير و أخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحامله (أي بدون تعيين اسم المستفيد) التي انبثق منها الشيك و كذلك البنكنوت (أي النقود الورقية) بشكله الحديث و حيث لم يكتفي الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير نظير الفوائد التي يحصلون عليها منهم وفي مرحلة لاحقة عملوا على استثمار الودائع التي لديهم أي مال الغير المودع عندهم بإقراضها للأفراد نظير فائدة بعد أن لاحظوا أن جانبا كبيرا من هده الودائع يظل راكدا بدون أن يسحب علاوة على تيار الودائع الجديد ، وقد حققوا من وراء ذلك أرباحا طائلة ، و باختصار قبول الودائع ، الإقراض من المال المملوك ، الإقراض من مال الغير (من الودائع) و لم تقف ممارسات الصيارفة عند هذا الحد ، فقد أخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم و هذا هو السحب على المكشوف ، مما تسبب في النهاية في إفلاس عدد من بيوت الصيرفة نتيجة تعذر وفاء الديون الأمر الذي دفع المفكرين أواخر القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية تقوم بحفظ الودائع و السهر على سلامتها .

- و هكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفة ثم إلى بنك و أقدم بنك حصل على هدا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة **1401** وكان يقبل الودائع و يخصم الكمبيالات ، أما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية ، فينيسيا عام **1587** باسم :

BANCA DELLA PIAZZA DIRIALTA

و جاء بعده بنك أمستردام عام **1609** الذي أنشأته بلدية أمستردام لكي ترعى تسييره و تضمن ودائعه [1].

[1] شاكر قزويني ، مرجع سبق ذكره ، ص 26

المطلب الثاني: مفهوم البنوك وأهميتها

وردت تعار يف عدة حول مفهوم البنوك و هدا انطلاقا من الوظائف التي تؤديها هده الأخيرة بالإضافة إلى بروز أهمية كبيرة لها متعلقة بهده الوظائف.

1 _ مفهوم البنوك :

هناك عدة تعاريف للبنوك نذكر من بينها مايلي :

تعريف01 : هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجات الجمهور ، أو منشات الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية [1].

- كما يعرف أيضا على أنه منشاة مالية تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي و هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار و بين مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس أموال [2].

2_ أهمية البنوك :

تكمن أهمية البنوك فيما يلي :

- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم أرصدتها أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود .
- بتقديم أصول مالية متنوعة و عائد مختلف و بشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات و تستجيب لها.
- تشجيع الأسواق المالية التي تستثمر و تصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة [3].

---

[1] شاكر قزويني ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

[2] متولي عبد القادر: اقتصاديات البنوك و النقود، ط 1، دار الفكر ناشرون و موزعون، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2010، ص ص 48، 49

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي : إدارة البنوك ، ط 1 ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان - الأردن ، 2006 ، ص 19

المطلب الثالث: أنواع البنوك

تتعدد أنواع البنوك باختلاف الخدمات التي تقدمها ، و باختلاف ملكيتها و بشكل عام يمكن تقسيم البنوك كما يلي :

1_ *البنوك المركزية* : وهي البنوك التي تنشئها الدولة لتتولى عملية الإشراف و الرقابة و التوجيه على الجهاز المصرفي ، كما أن لها حق إصدار العملة و الاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب ، والعملات الأجنبية و يكون رأس مال البنوك المركزية ما تخصصه الدولة لها و كذلك من ودائع البنوك التجارية لديها [1].

2_ *البنوك التجارية* : تقوم بقبول الودائع و توظيف النقود ، بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة و من أهم أعمالها : خصم الأوراق التجارية و التسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع و فتح الإعتمادات.

3_ *البنوك الإسلامية* : تقوم بقبول الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال ، حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية في توظيف أموالها [2].

- وتعرف أيضا على أنها تقوم بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام و القواعد في الشريعة الإسلامية و قد تميزت هده البنوك بعدم التعامل بالفوائد أخدا من المقترضين أو عطاء للمودعين و لكن اتسمت علاقتها بعملائها بأنها علاقة شريك مع شريكه ، حيث لا يحدد عائدا مسبقا على الأموال المودعة لديها ، و تقدم أموال لعملائها في صورة أموال بالمرابحة أو المضاربة أو المشاركة .

4_ *البنوك الصناعية*: هي البنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي و تساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية و دلك مقابل تقديم القروض و منحها التسهيلات المصرفية [3].

---

[1] متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره ص ص 48، 49.
[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي ،مرجع سبق ذكره ص 30 .
[3] متولي عبد القادر، مرجع نفسه ص 49.

5_ *البنوك الزراعية:* تقوم هده البنوك بمنح سلف للمزارعين لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة، وقد قامت هذه البنوك لحماية صغار المزارعين من استغلال المرابين ومثل دلك بنك التسليف الزراعي و التعاوني.

6_ *البنوك العقارية :* توظف أموالها في منح قروض ذات أجال مقابل رهن عقاري بضمان أراضي زراعية و ذلك لاستصلاح الأراضي أو بناء عقارات و في أغلب الأحوال توضع هده البنوك تحت إشراف الدولة للمحافظة على الثروة القومية [1].

7_ *بنوك الأعمال أو الاستثمار* : هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بالأعمال التي أنشئت من أجلها ،و من أهم هده الأعمال تقديم قروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار [2] .

8_ *البنوك الشاملة* : وهي بنوك تقوم بكافة أعمال البنوك التجارية و بنوك الأعمال أو شركة تأجير أو غير دلك مما لم يكن يندرج ضمن الأعمال التقليدية للبنوك ، و قد ظهرت هده البنوك بفعل تأثير ظاهرة العولمة أو الشمولية ، حيث تسمح للبنوك بالدخول في أنشطة كانت في صميم مهام مؤسسات مالية أخرى [3] .

9_ *البنوك الالكترونية:* هي البنوك التي تعمل بالكامل من خلال شبكة الانترنت حيث تتم المعاملات و العلاقات فيها من خلال الوسائل الالكترونية و ليس اللقاء المباشر و تعرف هده البنوك باسم البنوك الافتراضية [4]

من خلال مما سبق يتضح لنا أن البنوك منشأة مالية مرت في نشوؤها بعدة مراحل بما يلبي حاجات و رغبات الأفراد التي صعب توفيرها في القدم ، و هو ما أدى إلى تعدد و تنوع أنواعها كل حسب مجال تخصصه .

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص31.
[2] متولي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 49.
[3] رحيم حسين : الاقتصاد المصرفي ، مفاهيم ، تحاليل ،تقنيات. ط1 ، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع ، منشورات اقرأ،قسنطينة، 2008 ، ص19.
[4] متولي عبد القادر ، مرجع نفسه ، ص76.

المبحث الثاني: لمحة عامة حول البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أهم أنواع المصارف،و أكثرها نشاطا،حيث أن معظم الودائع تتركز لديها،و أن معظم القروض تمنح من خلالها و تؤدي معظم الخدمات عن طريقها،و بالذات في الدول النامية و بذلك فإن المصارف التجارية تعتبر أهم المصارف التي تؤدي وظائف أساسية في الاقتصاديات المعاصرة.

و في هدا المبحث يتم التعرف على ذلك من خلال المطالب التالية:

- **المطلب 01:** مفهوم البنوك التجارية.
- **المطلب 02:** أنواع البنوك التجارية
- **المطلب 03:** أهداف البنوك التجارية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

يختلف تعريف المصارف التجارية باختلاف المنهج الذي يستخدمه الباحثون و باختلاف النظرة إلى الوظائف التي تؤديها تلك المصارف لذلك تنوعت التعريفات.

تعريف 01: هي منشآت تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو بعد أجل محدد لا يتجاوز سنة. [1]

- كما تعرف أيضا أنها تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز فهي تقدم للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل و كذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل [2].

---

[1] متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 58

[2] أكرم حداد، مشهور مذلول: النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري، ط 2 ، دار وائل للنشر، الأردن - عمان، 2008، ص ص 144، 145.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم النظر من خلالها إلى البنوك و ذلك على النحو التالي:

1- من حيث نشاطها و مدى تغطيتها للمناطق الجغرافية

1-1- *البنوك التجارية العامة:* ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى،و تباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها و تقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية،و تمنح الائتمان قصير و متوسط الأجل. وكذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي و تمويل التجارة الخارجية.

1-2- *البنوك التجارية المحلية:* و يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة ، مدينة ، ولاية أو إقليم محدد.

و يقع المركز الرئيسي للبنك و الفروع في هذه المنطقة المحددة و تتميز هذه البنوك بصغر الحجم، و كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها و ينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

2- من حيث حجم النشاط:

2-*1- بنوك الجملة:* و يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشآت الكبرى.

2-*2- بنوك التجزئة:* و هي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء،و المنشآت الصغرى،لكنها تسعى لإجتداب أكبر عدد منهم و تتميز هده البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافيا و تتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة، من خلال خلق منفعة التملك و التعامل للأفراد و بذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي [1] .

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره ص 32 - 34.

3- من حيث عدد الفروع:

3-1- البنوك ذات الفروع: هي منشآت تتخذ عادة شكل شركات المساهمة و لها فروع في كافة أنحاء البلاد، تتبع اللامركزية في الإدارة و لا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك خاصة فيما يرسم السياسات و المسائل الإدارية، يخضع هذا النوع من البنوك للقوانين العامة للدولة،و تقوم سياسات الإقراض فيه على أساس التميز بين آجال القروض و هي تمنح قروض قصيرة الأجل تتراوح فترة استحقاقها من ستة شهور إلى سنة كاملة شرط استخدام هذا النوع من القروض في تمويل رأس المال العامل لضمان السرعة في استرداد القروض.

3-2- *بنوك السلاسل:* نشأت بنوك السلاسل مع نمو و كبر حجم البنوك التجارية ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدمات إلى مختلف فئات المجتمع و هذه البنوك يعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع و هي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا و لكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة و حدات السلسلة كما ينسق الأعمال و النشاط بين وحدات بعضها البعض،ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية .

3-3- بنوك المجموعات: هي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية وتمتلك معظم رأس مالها و تشرف على سياستها و تقوم بتوجيهها و لهذا النوع من البنوك طابع احتكاري الذي أصبح سمة من سمات العصر.

3-4- *البنوك الفردية:* هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات خاصة و يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة ،تتميز عن بقية أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية و الأوراق التجارية و غير ذلك من الأصول القابلة للتحول إلى نقود في وقت قصير و دون خسائر،ذلك راجع إلى عدم قدرتها على تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها،و تعتمد هذه البنوك في نشاطها على ما يتمتع به أصحابها أو مديرها من خبرات مصرفية و ما بحوزته من ثقة المتعاملين و هي لا توجد إلا في الدول الرأسمالية . [1]

[1] الميطة منئ ، مومني عبلة : آليات تسيير القروض الاستهلاكية في البنوك ، مذكرة ليسانس غير منشورة ، كلية علوم التسيير ، جامعة تبسة 2007-2008 ، ص ص 9،10.

3-5- *بنوك المحليات*: تقوم بنوك المحليات في الوقت الحاضر بدور هام في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و خاصة بعد أن أقدمت الكثير من الدول على منح السلطات المحلية استقلالا ذاتيا في تصريف شؤونها و القيام بمشروعاتها، و مع تزايد الأعباء الملقاة على بنوك المحليات أصبحت الإعانات التي تمنحها الحكومة المركزية لا تمثل سوى القليل مما تحتاجه،و نظرا لصغر السلطات المحلية فإنها لا تستطيع أن تدخل مقترضة في سوق المال .[1]

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية

تحرص الإدارة المصرفية الرشيدة على مراعاة و تحقيق التوازن بين ثلاثة أهداف محددة و هي:

1-*الربحية:* تسعى الإدارة المصرفية دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من مزاولة أنشطتها و يتمثل الربح المتحقق في زيادة إيرادات المصرف على تكاليفه إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح المتحققة سنويا و تشتمل إيرادات المصرف على البنود التالية:

- الفوائد الذائنة على التسهيلات الائتمانية.
- العمولات الذائنة التي يحصل عليها المصرف مقابل تقديم خدماته للعملاء.
- أتعاب الاستشارات التي يقدمها المصرف للمستثمرين بما في ذلك تكلفة إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات.
- الأرباح المتحققة من شراء و بيع العملات الأجنبية.
- إيرادات أخرى مثل عوائد الاستثمار في الأوراق المالية و الفوائد المحققة من خصم الكمبيالات و أية أرباح رأسمالية قد تنشأ نتيجة بيع المصرف لأصل من أصوله بقيمة سوقية أعلى من القيمة الدفترية. [2]

أما التكاليف التي يتحملها المصرف فإنها تشمل على ما يلي:

---

[1] الميطة منئ ، مومني عبلة ، مرجع سبق ذكره ص 10 .

[2] محمود حسن صوان:أساسيات العمل المصرفي الإسلامي (دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية)، ط 2، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن ،عمان،2007 ، ص ص 34- 35 .

- الفوائد المدينة على الودائع التي يدفعها المصرف لأصحابها .
- العمولات المدينة التي يدفعها المصرف إلى المؤسسات الأخرى نظير تقديمها خدمات للمصرف نفسه
- المصاريف الإدارية و نفقات التشغيل المختلفة.
- أية خسائر رأسمالية قد تنشأ من انخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول الرأسمالية و القروض الهالكة.

و تهتم الإدارة المصرفية الرشيدة بتحقيق أكبر فائض ممكن من إيرادات المصرف وتكاليفه من خلال زيادة الإيرادات أو تخفيض التكاليف أو كليهما و تركز سياسة تخفيض التكاليف على أمرين اثنين هما:

1- محاولة جدب أكبر قدر من الودائع طالما أن عمليات استثمارها تغطي الفوائد المدفوعة.

2- إعطاء الأولوية في استخدام عناصر الإنتاج لمبدأ الربحية بحيث يتعادل الإيراد الحدي للعنصر المستخدم مع تكلفته الحدية .

أما سياسة زيادة الإيرادات فتركز على إعطاء الأولوية لمبدأ السيولة عن طريق تحقيق التوازن بين الرغبة في الحصول على أكبر إيراد ممكن من استثمار معين و المخاطر التي سوف تنشأ من الاستثمار في هذه الأصول و تتطلب هذه السياسة العمل على تنويع استثمارات المصرف لتوزيع درجة المخاطرة و المحافظة على سلامة المركز المالي للمصرف و الذي يطلق عليه "سيار المصرف" .

$$\text{سيار المصرف أو درجة سلامة المركز المالي للمصرف} = \frac{\text{القيمة الفعلية الأصول المصرف}}{\text{قيمة إلتزامات المصرف للغير}}$$

فإذا تعادلتا القيمة الفعلية للأصول مع قيمة التزامات المصرف للغير أي إذا كان ناتج المعادلة يساوي واحد صحيح أو أكبر فإن ذلك يعني أن المركز المالي للمصرف سليم و إذا كان الناتج أقل من واحد صحيح فإن ذلك يعتبر مؤشرا على عدم سلامة المركز المالي للمصرف و فشل الإدارة المصرفية، و يتجلى فشل الإدارة المصرفية في الأمور التالية: [1]

[1] محمود حسن صوان، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

-منح قروض لعملاء مشكوك في سلامة مركزهم التجاري أو بدون الحصول على ضمانات كافية.
-إفراط المصرف في شراء الأوراق المالية المتقلبة في السوق بدرجة كبيرة.
-فشل المسؤولين في التوفيق بين أهداف الإدارة الرشيدة

2 -*السيولة:* تمثل الجانب الأكبر من موارد البنوك المالية في الودائع المستحقة عند الطلب و من ثم ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أية لحظة،و تعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات و لو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين و يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس [1].

- و لقياس مستويات السيولة في المصرف التجاري يجدر بنا أن نشير إلى المقاييس الثلاثة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في صندوق المصرف + الرصيد النقدى لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع + إلتزامات أخلرى}}$$

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{النقد في صندوق المصرف + الرصيد النقدي لدى البنك المركزي + قيمة الأصول ذات السيولة العالية}}{\text{إجمالي الودائع + إلتزامات أخرى}}$$

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{رصيد المصرف النقدى لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع + إلتزامات أخرى}}$$

و يشير المقياس الأول و الثاني إلى مستوى معين من السيولة و يقيسان نسبة الأصول التي يحتفظ بها المصرف التجاري، و التي لا تدر له ربحا إلى إجمالي الودائع و التزامات أخرى.

- أما المقياس الثالث فهو أهم المقاييس للسيولة لأنه يقيس نسبة الأصول التي تدر ربحا و في نفس الوقت يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة و بدون خسارة أو بخسارة طفيفة [2].

[1] منير إبراهيم الهندي، إدارة المنشآت المالية و أسواق المال، بدون طبعة، منشآت المعارف، الإسكندرية، 2006، ص 12.
[2] محمود حسن صوان، مرجع سبق ذكره، ص37.

3- *الأمان:* يطبق هذا المعيار في المصارف التجارية مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر و السبب في ذلك هو أن المصارف التقليدية مدينة بقيمة الودائع لجمهور المودعين و هي مجبرة على رد قيمة الوديعة و فوائدها في نهاية مدة الوديعة بغض النظر عن نتيجة أعمالها.

و لحماية مصلحة المصرف على مدى كامل فترة القرض،لابد من النظر في رأس مال المقترض و قدرته و سلامة وضعه بالإضافة إلى كفيله و طبيعة الضمان المقدم ،التقيد بالإجراءات الرسمية القانونية و استكمال كافة المستندات،إضافة إلى مراقبة الحساب بصفة مستمرة [1].

-من خلال ما سبق يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي تتميز بتعدد أنواعها بغرض تحقيق أهداف محددة ينبغي على إدارة البنك التجاري السعي لتحقيقها و المتمثلة في تعظيم الربحية و توفير السيولة و تحقيق الأمان.

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان و آخرون: النقود و المصارف، ط 1 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان 2010، ص 130.

المبحث الثالث: وظائف و ميزانية البنوك التجارية

تعمل البنوك التجارية على تنمية الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على موردها الذاتية و الودائع المتحصل عليها من بعض العملاء، لتأدية وظائفها المختصة بها، وهذا ما سيتم التعرف عليه من خلال المطالب التالية:

المطلب 01: *وظائف البنوك التجارية*

المطلب 02: *ميزانية البنوك التجارية*

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية: تنقسم إلى قسمين:

1- الوظائف التقليدية: هذه الوظائف هي:

1-1- *تلقي الودائع من العملاء:* يقوم البنك التجاري بتلقي الودائع من عملائه، الأفراد و المشروعات و الهيئات و هذه كانت الوظيفة الأولى التي بسببها أنشأت البنوك في عصورها الأولى أي حراسة الأموال،ويقوم العميل بإيداع مدخراته النقدية لدى البنك بقصد الاحتفاظ بها و للعميل أن يستخدمها في مدفوعا ته و تسوية معاملاته المالية وفقا لشروط محددة.

1-2- *منح الائتمان:* تمثل عمليات منح الائتمان مرتبة عالية من أعمال البنوك التجارية المصرفية حيث يقوم البنك التجاري بإقراض الأفراد و رجال الأعمال و المشروعات مبالغ نقدية (ورقية أو كتابية) لآجال مختلفة و ذلك لتمكينهم من مباشرة أعمالهم و أنشطتهم و استثماراتهم على أن يلتزموا برد هذه المبالغ عند حلول الأجل المتفق عليه، بالإضافة إلى دفع الفوائد بصورة دورية بحسب العقد المبرم بينهما و بطبيعة الحال يقوم البنك بمنح ائتمانه لهؤلاء الأشخاص مقابل ضمانات شخصية أو عينية لضمان حقه في استرداد مبلغ القرض [1] .

[1] سوزي عدلي ناشر: مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي، بدون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2008، ص ص 213، 214.

2-الوظائف الحديثة: إن المصرف يسعى جاهدا إلى رفع رقم أعماله و إلى ضغط و ترشيد مصروفاته و أعبائه و محاولته إلى رفع رقم أعماله أدى به إلى ابتداع خدمات جديدة يؤديها للمتعاملين معه و من أبرزها:

2-1- تقديم الخدمات استشارية للمتعاملين: لوحظ مؤخرا إن المصارف أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم و يتم على أساس هذه الدراسات و تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب، و كذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء و الإنتاج و البيع و التحصيل باعتبار أن الفلسفة السليمة تعتبر مصلحة المصرف و مصلحة المشروع الذي سيتعامل معه مصلحة مشتركة على اعتبار انه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للمصرف الذي يموله، فمسالة تحديد الحجم الأمثل للأموال اللازمة للمشروع مسالة هامة لتحديد كمية الأموال التي تفي بحاجات المشروع بحيث لا يترتب عليها نقص في سيولة المشروع التي تؤثر على تطوره و قدرته على الوفاء بالتزاماته و لا يترتب عليها إفراط في هذه السيولة ما يشكل عبئا على المشروع.

و من هذه الخدمات دراسة الدورة النقدية و علاقتها بالمركز المالي للمشروع و قد يبدو أن تقديم هذه الاستشارات ليس له علاقة مباشرة بطبيعة نشاط المصرف و لكن التجارب العلمية التي أخذت تمر بها المصارف أخذت تحتم على إدارتها التفهم و الإلمام الكامل بها، فالمسؤول في المصرف كثيرا ما يجد نفسه في مركز المستشار المالي للمشروع الذي يتوقع منه أن يعاونه في جميع الظروف التي يمر بها و إن يكون مستعدا لإبداء الرأي السليم لأصحاب المشروع و كثيرا ما ترى أن التنافس بين المصارف يعتمد كثيرا على كفاءة المسؤولين بالمصرف استعدادهم لتقديم خدمات جيدة للمتعاملين معهم للعمل على كسب ثقة المشروعات المختلفة خاصة و انه قد أصبح واضحا أن مصلحة المشروع و مصلحة المصرف مصلحة مشتركة.[1]

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة: الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، ط3، دار وائل للنشر، الاردن- عمان ، 2006، ص 17

2-2- ادخار المناسبات

تشجع المصارف المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل مواجهة نفقات موسم الاصطياف أو الزواج أو تدريس الأبناء في الجامعة أو شراء الهدايا في أعياد الميلاد....حيث تعطيهم فوائد مغرية على هذه المدخرات و تمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم كأن تمنحهم الحق في الاقتراض بشروط سهلة،و هذا النوع من الخدمات يؤدي إلى زيادة موارد المصرف نتيجة تراكم مدخرات المتعامل على فترات دورية حتى تحل المناسبة التي يدخر لأجلها ذلك المتعامل فيقوم بسحب مدخراته.

2-3- البطاقة الإئتمانية أو بطاقة الإعتماد

و هي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي استحدثتها المصارف التجارية في الولايات المتحدة في الستينات من هذا القرن، و تتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه و بموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع المصرف على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى المصرف خلال 25 يوم من تاريخ استلامه فاتورة بمختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم حيث يرسل المصرف هذه الفاتورة في نهاية كل شهر و لا يدفع المتعامل أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد، إلا انه يدفع فوائد مقدارها 1.5% في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد للسداد.

2-4- خدمات الكمبيوتر:

أخذت المصارف تستخدم العقول الالكترونية في كثير من نواحي النشاط فيها و كثيرا ما تجد هذه المصارف نفسها في مركز يسمح لها بتقديم هذه الخدمات لمصارف و مؤسسات أخرى مقابل عمولة،فالمصارف قد تقوم بتزويد المتعاملين معها بكشوف موحدة شاملة تبين أوضاعهم،وتزودهم بكشوف تبين الضرائب المترتبة على إيراداتهم و بمنشورات إدارية و تراقب الموجودات في مخازنهم و غير ذلك من الخدمات.[1]

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 18 – 22 .

2-5- إدارة ممتلكات و تركات المتعاملين مع المصرف

كثيرا ما يوصي الأثرياء في الولايات المتحدة المصارف بإدارة أموالهم و ممتلكاتهم لأولادهم القصر بعد وفاتهم إلى أن يبلغوا سن الرشد محددين للمصرف مجالات استثمار هذه الأموال و كيفية التصرف بالعوائد، وقد يتم ذلك أثناء حياة المالك ليريح نفسه من عناء الاستثمار و ليستفيد من خبرة المصرف في هذا المجال .[1]

المطلب الثاني: ميزانية البنوك التجارية

تمثل الموارد و الاستخدامات بالنسبة للبنك المرأة العاكسة لنشاطه، حيث تمثل الموارد الركيزة التي تعتمد عليها في تغطية و تمويل مختلف الاستخدامات و النشاطات و التي هي كما يلي:

1-موارد البنوك التجارية:

1-1- *الموارد الذاتية :* وتشمل هذه الموارد على رأس المال المدفوع و الاحتياطات،الأرباح الغير موزعة و ما تبقى للبنك لنشاطه في شكل مخصصات.

1-1-1- *رأس المال المدفوع:* هو النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه حيث يستثمره في الأصول الثابتة، كالأراضي، العقارات و لا يستعمله في العمليات الإقراضية.

1-1-2- الاحتياطات: هي مبالغ تكونت بمرور الزمن و تكونت تحت تصرف السلطة المسؤولة في البنك في أي وقت و مصدر هذه الاحتياطات هي المبالغ التي يقتطعها البنك من صافي الإرباح وهي نوعان:

* **الاحتياطي القانوني:** وهو ما يفرضه القانون، و يقتطع لنسبة من الأرباح السنوية(10% مثلا) حتى يبلغ حدا معينا يطلبه القانون، قد يكون مساويا لرأس المال المدفوع.

* **الاحتياطي العام:** و يشكل أرصدة يكونها البنك من تلقاء نفسه دون أي التزام قانوني بغرض تقوية المركز المالي له أمام العملاء [2] .

---

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره ص 23.

[2] فؤاد بوعون، كمال طبان و اخرون: دور التسويق المصرفي في تحسين القدرة التنافسية للبنوك التجارية، مذكرة ليسانس غير منشورة، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تبسة، 2007- 2008 ، ص 8

1-1- 3- الأرباح الغير موزعة: توفر موردا ذا طبيعة مؤقتة تؤخذ بعين الاعتبار عند تقديم المواد المتاحة للاستخدام أو التوظيف وهي مرتبطة بناتج النشاط البنكي.

1-1- 4- المخصصات: تكون البنوك التجارية المخصصة من إجمالي الربح في نهاية كل سنة لمواجهة ظروف أو مخاطر معينة مثل نقصان في قيمة الأموال من أمثلتها مخصصات الضرائب و الديون المشكوك في تحصيلها و كذلك الهبوط المحتمل في أسعار الأوراق المالية.

1-2- *الموارد الغير ذاتية:* تمثل الموارد الخارجية النسبة الكبيرة من إجمالي موارد البنك و تشمل على موارد الزبائن، القروض من البنك المركزي أو البنوك الأخرى .

1-2 -1- موارد الزبائن: تشتمل على :

- ***الودائع:*** تعرف الوديعة على أنها دين بذمة المصرف أي رصيد موجب للمودع، و الودائع تكون إما بشكل نقود و في هذه الحالة يتملكها البنك و يتصرف بها لقاء الاعتراف بالدين طبعا أو بشكل قيم منقولة تبقى ملك للزبون و يديرها البنك (أي يتولى تحصيل قيمتها في الموعد أو تحصيل فائدتها السنوية لحساب الزبون) ، و تنقسم الودائع إلى :
  - **ودائع تحت الطلب:** تكون على شكل جاري أو حساب شيكات حيث يمكن سحبها بمجرد الطلب و في أي لحظة و غالبا لا يتقاضى العميل مقابل إيداعها أي فائدة.
  - **ودائع لأجل:** هي ودائع لفترة محددة مسبقا، تحدد تلقائيا قد تكون قصيرة المدة (ثلاثة أو ستة أشهر أو سنة) و قد تكون متوسطة أو طويلة بزيادة المدة.
- **سندات الصندوق:** هي عبارة عن سندات يتم عرضها من طرف البنك لزبائنه و ذلك من اجل جمع الأموال(تكوين سيولة لدى البنك) هذه السندات عبارة عن توظيف الأموال يتم لتسديدها بعد مدة معينة بفوائد.
- **حسابات الادخار:** هذه الحسابات يتم فتحها للأفراد الطبيعيين حيث تقوم بجلب الفائض من الموارد و النفقات للعائلات و من أهم صورها دفاتر التوفير و الادخار [1]

[1] فؤاد بوعون، كمال طبان و اخرون ، مرجع صبق ذكره ص ص 8 – 9 .

1-2-2 - ***القروض من البنك المركزي و البنوك الأخرى***

من الممكن إن يقترض البنك التجاري من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى و ذلك عند الضرورة إذ يلجا البنك التجاري إلى البنك المركزي إذا اعترضته مشكلة في السيولة و كذلك في حالة رغبتها في التوسع في الائتمان،وإذا كانت الطلبات متزايدة على القروض من البنك المركزي لا يستجيب لهذه الطلبات،وفي هذه الحالة تلجا البنوك التجارية إلى الإقراض من البنوك الأخرى التي لديها فائض نقدي.

2- استخدامات البنوك التجارية:

توزع موارد البنك التجاري على قائمة الاستخدامات التي تندرج تنازليا حسب درجة سيولتها إذ يمكن تصنيفها إلى المجموعات التالية:

2- 1- السيولة من الدرجة الأولى(نقدية و احتياطي) : تتمثل السيولة من الدرجة الأولى في الأرصدة التي في حوزة البنك التجاري تحت سيطرته سواء كانت ناشئة من الحصول على رأس المال أو من الإيداعات التي تصبح حقا له يستعملها في الإقراض أو مواجهة طلبات السحب العادية أو حاجة المعاملات اليومية للبنك.

2-2- السيولة من الدرجة الثانية(أوراق حكومية، أوراق تجارية مخصومة):

تعتبر هذه التوظيفات قصيرة الأجل و ذات سيولة مرتفعة لأنه يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية درجة أولى في أسرع وقت و بأقل جهد و اقل نفقة ممكنة.

2-3- القروض التي يقدمها البنك (التسليف أو الائتمان):

يتركز نشاط البنك التجاري على منح القروض و الائتمان في شكل نقود قانونية أو اعتمادات مستنديه لتمويل التجارة الخارجية أو مجرد فتح حساب دائم يجوز السحب عليه بواسطة الشيكات مقابل حصول البنك على سعر فائدة يحتسب على أساس مدة القرض و طبيعته و قيمته و تنقسم أهم القروض التي يمنحها البنك التجاري إلى: [1]

[1] فؤاد بوعون، كمال طبان و اخرون، مرجع سبق ذكره ص 9 .

2- 3-1- القروض التجارية: وهي قروض مخصصة لتمويل و تسويق التجارة الداخلية و الخارجية و لا يتجاوز مدتها السنة إذ تعتبر من القروض قصيرة الأجل.

2- 3-2- القروض الصناعية: و هي القروض متوسطة أو طويلة الأجل تمنح بقصد إنشاء أو تجهيز مصنع أو تبديل آلات قديمة بأخرى حديثة في إطار التنمية الاقتصادية.

2-3-3- القروض الزراعية: تهدف هذه القروض إلى تمويل المحصول الزراعي خاصة بين مرحلتي الإنتاج و التسويق، وهي غالبا ما تكون قصيرة أو متوسطة الأجل.

2-3-4- القروض العقارية: وهي القروض المقدمة للأفراد أو المشاريع لتمويل شراء و تجارة الأراضي و المباني و إقامة المنشآت و تكون مدتها متوسطة أو قصيرة الأجل.

2-3-5- القروض الممنوحة للأفراد: و هي تلك القروض التي تمنح للأفراد قصد تمويل احتياجاتهم و مشترياتهم الاستهلاكية خاصة من السلع المعمرة مثل السيارات، الغسالات... الخ.

2- 3- 6- القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة: لشراء و تجارة الأوراق المالية أو شركات التامين أو مؤسسات الادخار، يضاف إلى ذلك القروض المقدمة إلى المؤسسات الغير اقتصادية كذلك الممنوحة إلى المؤسسات التعليمية أو الدينية أو الصحية و غيرها .[1]

- من خلال ما سبق يتضح إن البنوك التجارية تؤدي عدة وظائف قد تكون تقليدية أو حديثة من اجل تلبية حاجات و رغبات الزبائن من خلال مواردها الذاتية و التي تمثل التزاماتها اتجاه أصحاب رأس المال و الموارد الخارجية و هي التزاما اتجاه الغير أو الزبائن بالإضافة إلى استخداماتها التي تصنف حسب درجة سيولتها.

[1]) فؤاد بوعون، كمال طبان و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل يمكن القول بأن الخدمات المصرفية تمثل أحد الأنشطة الاقتصادية المقامة في أي دولة و يمكن القول باختصار لأن الخدمات المصرفية قد مرت بعدة مراحل حيث تحول النشاط من مجرد القيام بعمليات الإقراض و الإيداع إلى قيام البنوك بالاستثمار و تملكها الكثير من المشروعات.

و كل نوع من أنواع هذه البنوك يهدف إلى تحقيق غرض معين، والبنوك التجارية هي نوع من أنواع البنوك تشتمل على نوعين من الوظائف التقليدية التي تتمثل في تلقي الودائع من العملاء و منح الائتمان و أخرى حديثة بعضها تم التطرق إليها و البعض الآخر لم يتم ذكره مثل شراء و بيع الأوراق المالية لحساب العملاء من خلال إدارة محافظ الاستثمار، خصم الأوراق التجارية، الاحتفاظ بالأوراق المالية لصالح العملاء و تحصيل إيراداتها، وغيرها.

الفصـــل الثانـي:

المشاريع الإستثمارية و مشكلة التمويل

مقدمة الفصل :

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية و التي يشكل الاستثمار جوهرها ، و التمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية و تساندها في ذلك المدخرات الأجنبية (القروض و المساعدات و الاستثمارات الأجنبية) ، و يعتبر الاستثمار توظيف للأموال المتاحة (مؤكدة) في أصول متنوعة للحصول على تدفقات أكثر في المستقبل (غير مؤكدة) ، وتلعب البنوك دورا فعالا في تمويل بعض المشاريع الاستثمار من خلال مصادرها الذاتية و مصادرها الخارجية التي تلجأ إليها البنوك في حالة عدم كفاية مصادرها الذاتية و لقيام البنوك بعملية التمويل قد تواجه بعض الصعوبات و المشاكل و هذا ما سيتم الإلمام به في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الاستثمار.

المبحث الثاني : تمويل المشاريع الاستثمارية .

المبحث الثالث : صعوبات و مشاكل تمويل المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

إن الاستثمار نشاط يهدف إلى توليد المنافع المختلفة (المادية و غير المادية) و قد اهتم به الإنسان منذ القدم ما أدى إلى بروز مؤسسات عملت على تطويره ، ونظرا لأهمية الاستثمار و المساهمة الكبيرة و الإيجابية التي يعود بها على الفرد بصفة خاصة و المجتمع و الاقتصاد بصفة عامة تعددت و توسعت جوانب الاهتمام به ، حيث اختلفت مفاهيم هذا المصطلح من مفكر إلى آخر و تناولوه من زوايا مختلفة و في هذا المبحث سيتم التعرف على ذلك من خلال المطالب التالية :

- ***المطلب الأول*** : مفهوم الاستثمار .
- ***المطلب الثاني*** : أنواع و أهداف الاستثمار.
- ***المطلب الثالث*** : العوامل المؤثرة في الاستثمار.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار

لقد ظهرت تعاريف متعددة للاستثمار نظرا لتعدد الزوايا التي يمكن أن ينظر من خلالها للاستثمار و أيضا حسب الحاجة إليه ، وفيما يلي تعريفين للاستثمار .

التعريف الأول :

هو عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني تقوم على أسس أو قواعد عملية أو عقلانية بموجبها يجري توجيه أصول مادية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية... في المستقبل تدفقات مستمرة عادة تضمن فيها تجاوز القيم الحقيقية الحالية كالأصول الرأسمالية المطلوبة و في ظروف يتسم بالأمان و التأكد قدر المستطاع مع عدم إستعاب هامش مقبول للمخاطر [1] .

– ويعرف أيضا على انه التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات لبيع الحاجات الاقتصادية للمجتمع و زيادة رفاهيته.

---

[1] هوشيارمعروف : الاستثمارات و الأسواق المالية ، ط 1 ،دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن - عمان ، 2009 ، ص 17

المطلب الثاني: أنواع و أهداف الاستثمار

هناك عدة أنواع للاستثمار تختلف باختلاف معايير تصنيفها، كما له عدة أهداف كل منها يهدف إلى تحقيق غرض معين و هذا ما سنشير إليه في هذا المطلب.

1- ***أنواع الاستثمار***: يمكن تصنيف أنواع الاستثمار حسب موقعها الجغرافي أو حسب طبيعتها كمايلي:

1-1- ***الاستثمار حسب الموقع الجغرافي***: و تنقسم إلى:

1-1-1- ***الاستثمارات المحلية أو الداخلية*** : هي تلك الاستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلى في البلد المعني ، أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة ، مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات ، وهذا النوع من الاستثمارات لديه عدة أشكال كمايلي :

أ) الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت.

ب) الاستثمار في تكوين المخزون السلعي و هذا النوع من الاستثمار لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، والغرض الأساسي منه تكوين مخزون سلعي ليشمل عملية الإنتاج و البيع بالنسبة للشركات الصناعية الخدمية ، أي تأمين استمرارية عملية الإنتاج و البيع بدون توقف.

ج) الاستثمار في فائض التصدير و هو عبارة عن صافي قيمة السلع و الخدمات الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الخارجي ، و يحسب فائض التصدير بمقدار الصادرات من السلع الخدمات خلال فترة زمنية محددة.

د) الاستثمار في الأوراق المالية و هو الاستثمار في الأسهم و السندات و غيرها من الأوراق المالية المتاحة في السوق.

1-1-2- ***الاستثمارات الخارجية*** : هي استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية و الفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية ، أي الاستثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات فردية أم جماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وتختلف [1]

---

[1] دريد كامل آل شبيب: الاستثمارات و التحليل الاستثماري، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الاردن – عمان ، 2009، ص ص17-47

طبيعة الاستثمارات الخارجية عن المحلية بطبيعة و أنواع الأدوات الاستثمارية المختارة و درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمر و مقدار العائد الذي يحققه مثل هذا الاستثمار .

1-2- ***الاستثمارات حسب طبيعتها***: و تنقسم إلى:

1-2-1- الاستثمارات الحقيقية أو الإنتاجية : هي مجموع الاستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح أو شراء و تملك الأصول الرأسمالية ، كالاستثمار في الأراضي و المصانع و الشركات الإنتاجية ، وهذا النوع من الاستثمارات تؤدي إلى زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي و لها علاقة بالطبيعة و البيئة التي تتواجد من خلال كيانها الملموس أي لها قيمة حقيقية و تتمتع بدرجة مخاطر منخفضة ، وتتحمل نفقات تأمين ، نقل ، خزن و صيانة.

1-2-2- ***الاستثمارات المالية*** : هي مجموع الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي (الأسهم و السندات) ، والأوراق المالية الأخرى بهدف اقتناءها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي و الحصول على أرباح إضافية ، ويتم تداول الاستمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفاعليتها خاصة إذا كانت هذه الأسواق ذات كفاءة عالية ن ومن خصائصها الاتساع و العمق ، ومن خصائص هذا النوع من الاستثمار أنه لا يؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي المحلي كونه لا يمثل إنتاج مباشر و لا يؤدي إلى خلق عناصر إنتاج جديدة بل هو عبارة عن انتقال حقوق ملكية الشركات من خلال تبادلات مالية بين الأفراد أي انتقال الأوراق المالية من مجموعة إلى أخرى. و هي لا تتحمل تكاليف تامين و خزن و نقل و تتصف بدرجة مخاطر مرتفعة، و تنقسم إلى ثلاثة مجموعات:

أ) **المجموعة 1** : الاستثمارات الغير قابلة للتداول كالودائع لأجل ، ودائع التوفير ، شهادات الإيداع غير القابلة للتداول...

ب) ***المجموعة 2***: الأدوات المتداولة في سوق النقد و تتكون من أوامر السحب القابلة للتداول، شهادة الإيداع القابلة للتداول...

ت) ***المجموعة 3*** : أدوات الاستثمار المتداولة في سوق رأس المال كالأسهم العادية ، الممتازة و السندات [1] .

[1] دريد كامل آل شبيب : مرجع سبق ذكره ص ص 47 – 52 . .

2- ***أهداف الإستثمار*** : يمكن إجمالها فيما يلي :

2-1- الحفاظ على الأصول المادية و المالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف فيها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة و بما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.

2-2- تحديد عوائد مستقرة أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير منقطعة وهنا يجب الاهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعنية ، بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية أو على قيمتها الحقيقية من جانب و تتجاوز التكاليف الفرضية المتأتية عن البدائل الأخرى من جانب آخر.

2-3-استمرار السيولة النقدية و ذلك رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الإستراتيجي لاهتمام المستثمر الاعتيادي ، إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب منها :

أ) تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل و الصيانة و التصليح و التطوير.
ب) إيفاء الديون المستحقة وبنفس العملات الوطنية أو الأجنبية التي تم تمويل هذه الديون بها.
ج) مواجهة متطلبا الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الصحية .

- إن أي نقص في السيولة اتجاه نفقات التشغيل سوف يؤدي إلى نتائج عكسية على جهود العاملين و مستوى اندماجهم و هو ما قد يهدد بتعطيل الطاقة الإنتاجية ، كما و أن عدم إيفاء الديون المستحقة و في أوقاتها المناسبة ووقف الشروط المتفق عليها يؤدي إلى تراكم خدمات الديون و بالتالي تفاقم العجز في الموازنة الاستثمارية وبالنتيجة تهديد الأصول الرأسمالية بالضياع.

2-4-استمرار الدخول وزيادتها بوتائر متصاعدة ، ويعتبر هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية إلى رفع مستويات معيشته و قدراته الإنتاجية [1] .

[1] هوشيار معروف : مرجع سبق ذكره ص ص 20،21.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة علي الاستثمار

حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة به ولابد من تحليل تلك العوامل التي تهدف إلى الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة و زيادتها، وبصورة عامة يمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

1- ***الاستقرار السياسي*** : يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثرا على الاستمارات والمستثمرين داخل البلد المعني، ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة لأخرى، ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد وعلى المستثمر أن يأخذ بنظر الاعتبار طبيعة النظام السياسي إضافة إلى العوامل الدولية والعوامل المتعلقة بمدى التجانس السكاني والثقافي والاجتماعي، كما أن استقرار النظام السياسي يؤذي إلى استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشجع على استقرار الاستثمارات وتوسعيها وتنوعها.

2- ***الاستقرار الاقتصادي***: تمكن دراسة الاستقرار الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية المتحققة في الناتج الإجمالي والتوازن الداخلي والخارجي أي استقرار السياسات المالية والنقدية للدولة ومدى اعتماد سياسات اقتصادية تدخليه أو اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي وإستراتيجية الحكومات بهذا الشأن ودور القطاع الحكومي والخاص... الخ ويقاس الاستقرار الاقتصادي بدرجة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار ومدى كون هذه المخاطر داخلية تعتمد على عوامل اقتصادية محلية مثل درجة النمو ومعدلات التضخم والسياسيات المالية والنقدية للدولة .

3- ***معدل أسعار الفائدة***: يؤثر معدل سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات أو عوائدها ومعدل الفائدة هو ثمن تأجيل الاستهلاك أي التعويض عن الاستهلاك يشكل أموال إضافية تدفع في المستقبل وتتأثر أسعار الفائدة بجملة عناصر أهمها مقدار العرض والطلب للأموال التي ترتبط بالميل الحدي للاستهلاك ودرجة المخاطر ودرجة المنافسة ، كما أن لتقلبات أسعار الفائدة الدولية أثر كبير على حركة الاستثمارات الداخلة أو الخارجة من الدولة فارتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي إلى انتقال الأموال المحلية إلى الخارج ، ويؤثر على حجم الاستثمارات المحلية و تؤثر أسعار الفائدة على أسعار العملة على قيمة الأوراق المالية المتداولة في أسواقها المالية .[1]

---

[1] : دريد كامل الشيب مرجع سابق ذكره ص ص 26 – 29 .

4- ***الدخل القومي*** : يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمار ، وأهم العناصر المؤثرة في حجم الدخل المتاح و معدلات النمو و توزيع الدخل القومي و انعكاس ذلك على متوسط الدخل الفردي ، حيث كلما كبر حجم الدخل أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار و يؤدي ذلك إلى خلق استثمارات ذات طاقات إنتاجية واسعة و كلما زاد نمو الدخل القومي يعني ارتفاع حجم ومرونة الطلب الكلي للمجتمع إضافة إلى زيادة الإدخارات و هذا ما يشجع على القيام بتنفيذ الاستثمارات.

5- ***معدلات التضخم*** : التضخم هو الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار لفترة من الزمن و بمعدل غير طبيعي و إن ارتفاع معدل التضخم يؤثر تأثيرا سليما على الاستثمار لأنه يخلق جو من عدم الاستقرار في قطاع الإعمال و يؤدي إلى عدم معرفة المستثمر الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل أو الأموال المستثمرة ، ويرفع درجة المخاطر لأنه يؤدي إلى الارتفاع العام في الأسعار و انخفاض القوة الشرائية للنقود ، ويؤثر على القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر مما يؤدي إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار في بلد يعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم.

6- ***توفر البنى الإرتكازية و الانفتاح الاقتصادي*** : إن توفر البني التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية وخاصة الإنتاجية منها تعد من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار، والمقصود بالبنى التحتية الطرق والمواصلات والاتصالات، والكهرباء... الخ، كذلك تلعب ظاهرة العولمة والانفتاح الاقتصادي دورا هاما في زيادة معدلات الاستثمار.[1]

من خلال ما سبق اتضح لنا بأن الاستثمار يعتبر من الركائز الأساسية الاقتصادية لأي مؤسسة تطمح على التطور ومزاولة نشاطها وقد اتخذ أشكال عدة من بينها استثمارات محلية وخارجية ومالية... من اجل تحقيق الأهداف المسطرة وهذا من خلال دراسة العوامل المحيطة ببيئة الاستثمار.

---

[1] : دريد كامل آل شبيب مرجع سابق ذكره ص ص 29 – 31 .

المبحث الثاني: تمويل المشاريع الإستثمارية:

تعتبر المشاريع الاستثمارية أكثر انتشارا، وتتنوع أنشطتها ما بين صناعية و تجارية و زراعية.....الخ، وللقيام بالمشروع الاستثماري يجب توفر مصدر تمويل مناسب لان هذه العملية تتطلب أمـــوالا كبيـــرة، وتتعدد التمويلات بحيث كل مشروع وهذا ما نتناوله من خلال المطالب التالية:

- ***المطلب 01***: مفهوم المشروع الاستثماري.
- ***المطلب 02***: مفهوم التمويل ومصادره.
- ***المطلب 03***: أنواع التمويل.

المطلب الأول: مفهوم المشروع الاستثماري.

وردت العديد من التعاريف التي توضح مفهوم المشروع الاستثماري نذكر من بينها مايلي:

تعريف 01 : المشروع الاستثماري هو خليط من الأنشطة التي تستخدم جانبا من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المجتمع بهدف الحصول على مجموعة من المنافع التي تفترض بالضرورة أن يكون أكبر قيمة من تلك الموارد المستخدمة من اجلها.

- كما يعرف أيضا على انه نشاطا استثماريا يتحقق بإنفاق جانب من الموارد التي يمكن قياسها بوحدات النقود لغرض إحداث تكوين رأسمالي يحقق عائدا ماليا لفترة زمنية معينة تزيد بالضرورة عن عام واحد.[1]

المطلب الثاني: مفهوم التمويل ومصادره

تعتبر التمويل العنصر المحوري والأساسي الذي تبنى عليه كل القرارات الاستثمارية ولكي تستطيع أي مؤسسة مباشرة نشاطها لابد أن تتوفر لديها الأموال الكافية من اجل تمويل مشاريعها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

1. مفهوم التمويل: هناك عدة تعاريف للتمويل نذكر من بينها مايلي:

تعريف 01 : يقصد به الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع.[2]

---

[1] محمد الصيرفي: اقتصاديات المشروعات، ط1، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005، ص 58.

[2] أحمد بوراس: تمويل المنشآت الإقتصادية، بدون طبعة، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة،2008، ص 24.

- كما يعرف أيضا على انه مجموعة الوسائل والأساليب التي تتبعها إدارة المؤسسة للحصول على الأموال اللازمة لعرض احتياجاتها المالية كالبدء في مشروعات جديدة أو التوسع في أعمال المشروعات القائمة.[1]

2 . مصادر التمويل: بصفة عامة يمكن تقسيم مصادر التمويل على نوعين أساسين وهما مصادر تمويل ذاتية ومصادر خارجية.

2- 1- مصادر التمويل الذاتية:

يقصد بالتمويل الذاتي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء على مصادر خارجية، وهو يمكن المنشأة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل.

وتنقسم مصادر التمويل الذاتي إلى:

2- 1- 1- الأرباح المحتجزة: وتتمثل الأرباح المحتجزة في النتيجة الصافية التي تحققها المنشاة من عملياتها الجارية و الاستثمارية، والتي لم تقم بتوزيعها إذ تحتفظ بها تحت تصرفها بهدف تلبية احتياجات التوسع والنمو ومواجهة الطوارئ.[2]

2- 1- 2-الاحتياطات: تمثل الاحتياطات مبالغ يتم تجنيبها من الأرباح المحققة لتدعيم المركز المالي للمنشأة أو لمواجهة خسائر محتملة الوقوع، ويتوقف تكوين الاحتياطات على نتيجة أعمال المنشاة وتحقيقها

---

[1] برحومة عبد الحميد : محددات الاستثمار و أدوات مراقبتها، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة ، 2006 – 2007 ، ص 54.

[2] احمد بوراس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 27 – 31.

الأرباح، ويتم حجز الأرباح إما بمقتضى القانون أو النظام الأساسي للشركة أو بقرارات صادرة عن مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العمومية. [1]

2-1-3- الإهتلاكات: تعرف على أنها طريقة لتحديد الاستثمارات اي أن الهدف من حساب الإهتلاكات هو ضمان تحديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي، كما يعرف على انه التسجيل للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية لقيمتها الصافية.

2-1-4- المؤونات : تعرف المؤونات على أنها انخفاض من نتيجة الدورة المالية ومخصصة لمواجهة الأعباء والخسائر المحتملة الوقوع أو الأكيدة الحصول، كما تعرف على أنها انخفاض غير عادي في قيمة الأصول وعلى المؤسسة أن تسعى لتفادي الانخفاض.[2]

2-2 – مصادر التمويل الخارجية : يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية ، ففي ظل افتراض استقلال المؤسسة ، فإن الإدارة تحصل على هذه الأموال بشروط و إجراءات لابد من معرفتها وفقا للأوضاع و الشروط التي يحددها سوق المال ، وعائد الفرصة البديلة التي تتطلب وقتا يتطلبه استخدام التمويل الداخلي المتولد عن العمليات الجارية ، و يتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي و احتياجات المؤسسة المالية ، أي أنه مكمل للتمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية سواء الاستثمارية أو الجارية ، و تتمثل مصادر التمويل الخارجي في:[3]

---

[1] يوسفظ مولود ، بوزتون سمية: مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية و تقييمها في المؤسسة الإنتاجية، مذكرة ليسانس غير منشورة ، كلية علوم التسيير ، جامعة جيجل ، 2008 – 2009 ، ص 29.

[2] حسن سمير عشيش: التحليل الإئتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك ، ط 1، مكتبة المجتمع الغربي للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن، 2010، ص ص 123 ،124.

[3] يوسفظ مولود ، بوزنون سمية : مرجع سبق ذكره ، ص 29.

2-2-1 : مصادر التمويل قصيرة الأجل :

يمكن النظر إلى التمويل قصيرة الأجل على انه مجموعة الأموال المستخدمة من قبل المنشأة من اجل تمويل احتياجاتها الجارية و التي لا تتعدى عادة السنة المالية الواحدة و المتمثلة في الأصول المتداولة، ويتضمن مصادر التمويل قصيرة الأجل ما يلي:

أ) الائتمان التجاري: هو نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه المنشأة من الموردين و يتمثل في قيمة المشتريات الآجلة التي تتاجر فيها أو تستخدمها في العملية الصناعية وتعتمد المنشآت على هذا المصدر في التمويل بدرجة اكبر من اعتمادها على الائتمان المصرفي. [1]

ب) الائتمان المصرفي : يقصد به القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المنشأة من البنوك و يأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري و ذلك من حيث درجة اعتماد المنشأة عليه كمصدر قصير الأجل ، ويتميز الائتمان المصرفي بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيها المنشاة من الاستفادة من الخصم[2].

ج) التمويل عن طريق المستحقات : يتمثل التمويل عن طريق المستحقات في تلك المستحقات الإلزامية الناتجة عن الخدمات التي تحصلت عليها المنشاة و التي لم يتم سداد تكلفتها ، عادة ما تتمثل هذه المستحقات في مبالغ الضرائب المستحقة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي، بعض الأجور المستحقة و عادة ما تلجأ منشأة الأعمال إلى هذا النوع من التمويلات لأنها تعتبر مجانية و ليس لها تكلفة.

2-2-2- مصادر التمويل متوسطة الأجل :

يقصد بالتمويل متوسطة الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المنشاة من باقي المتعاملين الاقتصاديين سواء في صورة أموال نقديه أو أصول و عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين **2** إلى **7** سنوات ، وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة ، ويمكن تقسيم مصادر التمويل متوسطة الأجل إلى الأنواع التالية : [3]

---

[1] أحمد بو راس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 36 ، 37 .
[2] حسن سمير عشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 126.
[3] احمد بوراس ، مرجع سبق ذكره ، ص41 ،42.

أ) القروض المتوسطة الأجل: توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة...الخ ، و نظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال ، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي المقترض ، و يمكن في الواقع التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل و يتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة و القروض الغير قابلة للتعبئة .

- ***قروض قابلة للتعبئة :*** تعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي و يسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال ويجنبه إلى حد ما الوقوع في الأزمة نقص السيولة .

- ***قروض غير قابلة التعبئة:*** تعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ، وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض ، و هنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر و ليس للبنك أي طريقة لتفاديها و لذلك على البنك في هذه الحالة من القروض أن يحسن دراسة القروض و أن يحسن برمجتها زمنيا بالشكل الذي لا يهدد صحة خزينته . [1]

ب) الاستئجار : هو إنفاق بين منشأتين حيث تقوم المنشأة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة للمنشأة الأخرى و ذلك لمدة سنة أو أكثر في مقابل إلزامها بدفع مبلغ معين ، و وفقا لهذا الأسلوب تستطيع المنشأة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصل الذي تحتاج إليه لفترة زمنية معينة دون الحاجة إلى شرائه . [2]

و هناك عدة أشكال للتمويل بالاستئجار نذكر منها:

---

[1] الطاهر لطرش : *تقنيات البنوك (دراسة في طرق إستخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية)* ، ط4 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون (الجزائر) ، 2005 ص ص74-75.

[2] محمد صالح الحناوي ، نهال فريد مصطفى و آخرون : *الإدارة المالية (التحليل المالي للمشروعات الجديدة)* ، بدون طبعة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 312.

- **البيع ثم الاستئجار** : البيع و إعادة التأجير هو اتفاق بين منشأة و طرف آخر قد تكون شركة تأمين أو مؤسسة مالية أخرى أو شركة تأجير مستقلة ، وبمقتضى الاتفاق تقوم المنشأة ببيع أصل تملكه إلى الطرف الآخر على أن يقوم هذا الطرق بإعادة تأجير الأصل مرة أخرى إلى المنشأة و حصيلة ذلك الاتفاق هو حصول المنشأة على قيمة الأصل لاستثماره في مجال آخر بينما يبقى الأصل في حوزتها للانتفاع به خلال فترة التأجير .

- **الاستئجار التشغيلي** : يسمى باستئجار الخدمة و يمثل هذا النوع من التأجير مصدر تمويل للمستأجر إذ يزوده بالأصل المطلوب دون الحاجة إلى شرائه كما يؤمن له خدمة الصيانة التي عادة ما تأخذ تكلفتها في الحسبان عند تقدير قيمة دفعات الإيجار مثل تأجير السيارات و الحاسوب و يتولى المؤجر عادة صيانة و خدمة الجهاز .

- ***الاستئجار التمويلي :*** لا يشمل هذا النوع من الاستئجار خدمات الصيانة كما لا يمكن إلغاؤه قبل المدة المتفق عليها . [1]

2-2-3- مصادر التمويل طويلة الأجل :

غالبا ما يحدث و أن تكون المنشاة في حاجة إلى أموال من اجل التوسع في نشاطها أو من أجل إقامة استثمارات جديدة، هذه الاستخدامات عادة ما تحتاج إلى أموال كبيرة و لمدة طويلة نسبيا و أهم أنواع التمويل طويل الأجل ما يلي: [2]

أ) الأسهم : هي نوع من الأوراق المالية المتداولة في بورصة القيم المنقولة ، و السهم هو عبارة عن ورقة مالية تثبت امتلاك حائزها لجزء من رأس المال المؤسسة التي أصدرته مع الاستفادة من كل الحقوق و تحمل الأعباء التي تنتج عن امتلاك هذه الورقة . [3]

و يمكن تصنيف الأسهم إلى نوعين : أسهم عادية و أسهم ممتازة

---

[1] حسن سمير عشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 141 – 143
[2] احمد بو راس ، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .
[3] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 82 .

** **الأسهم العادية** : هي صك ملكية و لها ثلاثة قيم ، قيمة اسمية و قيمة دفترية، وقيمة سوقية ، القيمة الاسمية تتمثل في القيمة المدونة على قسيمة السهم ، وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس و القيمة الدفترية تعادل قيمة حقوق الملكية (الاحتياطات ، الأرباح المحتجزة ، الأسهم العادية) مقسوما على عدد الأسهم العادية المصدرة ، أما القيمة السوقية فهي القيمة التي تباع بها الأسهم في سوق رأس المال و قد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة الاسمية أو الدفترية .

** **الأسهم الممتازة** : تمثل الأسهم الممتازة سند ملكية ن وله قيمة اسمية و دفترية و سوقية ، شأنه في ذلك شأن السهم العادي غير أن القيمة الدفترية تتمثل في قيمة الأسهم الممتازة ، كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة ، والسهم الممتاز ليس له تاريخ استحقاق، ولكن من الممكن أن ينص في العقد على استدعائه في توقيت لاحق، و حامل السهم الممتاز له الأولوية على حملة الأسهم العادية في أموال تصفية ، وله الحق في توزيعات سنوية تتحدد بنسبة مؤوية ثابتة من القيمة الاسمية للسهم ، أما إذا لم تحقق المنشأة أرباح في سنة معينة أو حققت أرباح فإنه لا يحق للمنشأة إجراء توزيعات لحملة الأسهم العادية في أي سنة لاحقة ما لم تحصل حملة الأسهم الممتازة على التوزيعات.[1]

ب) ***الاقتراض طويل الأجل*** : هذا النوع من مصادر التمويل يمثل مديونية ينبغي على المنشأة الوفاء بقيمتها في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، و يأخذ هذا المصدر شكلين أساسيين هما: [2]

*** ***القروض طويلة الأجل*** : تلجأ المؤسسات التي تقوم باستمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها ، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار و فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد ، والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمار تفوق في الغالب سبع سنوات و يمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين (20) سنة . [3]

و هي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات ، أراضي ، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية ، ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم و المدة الطويلة) ، تقوم بها مؤسسات متخصصة لإعتماداتها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر إدخارية طويلة ، لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها ، إن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية ، الأمر لذي يدفع

---

[1] عبد الغفار حنفي، سمية زكي قرياقص: الأسواق و المؤسسات المالية، بدون طبعة ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص 252-258

[2] أحمد بوراس ، مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

[3] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف درجة هذه المخاطر، ومن بين الخيارات المتاحة لها في هذا المجال تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد، أو يقوم بكلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل الشروع في عملية التمويل.[1]

*** ***السندات:*** السند هو وعد مكتوب من قبل المقترض (المصدر) يدفع مبلغ معين من المال (القيمة الاسمية) إلى حامله بتاريخ معين مع دفع الفائدة المستحقة على القيمة الاسمية بتاريخ معين.[2]

– وقد تلجأ المؤسسات إلى إصدار السندات لغرض تغطية حاجاتها المالية التي تواجهها لأسباب تمنعها من الحصول على الأموال اللازمة عن طريق إصدار الأسهم كعدم إقبال المتعاملين على الاكتتاب بأسهم جديدة كما أن حامل السند يحصل على فائدة ثابتة ويضمن حق استرداد أمواله في تاريخ الاستحقاق مهما كانت نتيجة الدورة ولا دخل له في اتخاذ القرارات الإدارية.[3]

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 75-76.
[2] فيصل محمود الشواوره: الإشمار في بورصة الأوراق المالية (الأسس النظرية والعلمية)،ط1، داروائل للنشر، الأردن، عمان، 2008، ص77.
[3] برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

المطلب الثالث: أنواع التمويل:

هناك عدة معايير لتصنيف أنواع التمويل تتمثل في:

1- ***معيار الزمن:*** وتصنف وفق هذا المعيار حسب تاريخ استحقاقها إلى:

1-1- ***تمويل طويل الأجل :*** يقصد بالتمويل طويل الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من المؤسسات المصرفية المتخصصة أو إصدار سندات من قبلها، وعادة تفوق مدتها خمس سنوات وتلجا المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل لغرض تمويل احتياجاتها الاستثمارية طويلة الأجل.

1-2- ***تمويل متوسط الأجل:*** يقصد به تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من باقي المتعاملين الاقتصاديين سواء في صورة أموال نقدية أو أصول، والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين سنتين إلى خمس سنوات، وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة.

1-3- ***تمويل قصير الأجل:*** حيث يتمثل في الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من الخارج ويصبح إلزام يستحق السداد خلال سنة أو أقل ويتوقف استخدام هذا النوع من التمويل على طبيعة النشاط حيث يكثر الاعتماد عليه في المؤسسات التجارية التي عادة ما تحتاج إلى التمويل المؤقت لرأس المال المتمثل في المخزون السلعي و الذمم النقدية.

2- **معيار المصدر:** وفق هذا المعيار تصنف إلى:

2-1- ***تمويل داخلي:*** هو عبارة عن رأس المال الممتلك أي مجموع الأموال التي تمتلكها المؤسسة، ويتألف رأس المال الممتلك في غالبية المؤسسات من جزئين رئيسيين هما: الأموال التي جهزها الملاك والفائض المحقق خلال مسيرة عمل المؤسسة.

2-2- ***تمويل خارجي:*** حيث يتضمن كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، وفي ظل افتراض استغلال المؤسسة فإن الإدارة تحصل على هذه الأموال بشروط وإجراءات لابد من معرفتها وفقا للأوضاع والشروط التي يحددها سوق المال، وعائد الفرصة البديلة التي تتطلب وقتا يتطلبه استخدام التمويل المتولد من العمليات الجارية. [1]

[1] بوسفط مولود، بوزنون سمية، مرجع سبق ذكره ص ص32

2-3- ***القروض الاستهلاكية:*** هي قروض تهدف إلى تمويل شراء بضائع وخدمات استهلاكية، كشراء السيارات أو شراء السلع المعمرة، ويتميز هذه القروض بآجالها القصيرة.

2-4- ***القروض العقارية:*** وهي قروض تهدف على تمويل شراء سكنات أو مباني إدارية، مصانع ومنافذ للبيع وتتميز بكون آجالها طويلة.

3- ***معيار الضمانات:*** في هذا التصنيف تنقسم إلى:

3-1- ***القروض المكفولة بضمان:*** في هذا النوع نجد أن البنوك قد تطلب ضمانا معينا يجب على العميل أن يقدمه قبل حصوله على القرض كضمان شخص آخر، ضمان بضائع، أو أوراق مالية وتلجأ البنوك إلى طلب ضمانات مقابل القروض التي تمنحها لعدة أسباب كضعف المركز المالي للمؤسسة، واحتياجاتها الموسمية الضخمة، وانخفاض فائدة القروض المضمونة بالنسبة للقروض غير المضمونة.

3-2- ***القروض غير المكفولة بضمان:*** يمنح البنك للمؤسسة التي تقترض منه باستمرار اعتمادا ليسمح لها بالاقتراض كلما احتاجت إلى المال خلال فترة زمنية معينة، ويحدد مبلغ معين لا يجب أن تتعداه الكمية المقترضة في أي وقت، وهذا النوع من القروض لا يحتاج إلى ضمان وإنما يحتاج فقط إلى ثقة الشخص المقترض وتحصل عليه المؤسسات ذات المركز المالي الممتاز ماليا، والتي تشترط فيه قدرتها على السداد وغرضها من استخدام القرض.

4- ***معيار الطبيعة:*** وفق هذا المعيار تصنف إلى:

4-1- ***القروض الاستثمارية:*** والهدف من القروض الاستثمارية هو تمويل اقتناء معدات وتجهيزات، وبناء مؤسسات صناعية، وتتميز هذه القروض بكونها متوسطة أو طويلة الأجل نظرا لحجم المبالغ المخصصة لها.

4-2- ***القروض الاستغلالية:*** الهدف من هذه القروض الاستغلالية هو تمويل العملية الإنتاجية ، و ما تستلزمه من شراء مواد أولية ، وتسديد التزامات تعاقدية ، وقد تعجز المؤسسة عن تسديدها في الآجال المحددة و تتميز هذه القروض بكونها ذات آجال قصيرة .[1]

- من خلال ما سبق يتبين لنا بأن المشروع الاستثماري هو فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الاقتصادية بطريقة معينة و لفترة معينة للوصول إلى هدف معين و ذلك بالاعتماد على طرق عديدة للتمويل و تلبية احتياجاته من مصادر ذاتية أو خارجية ، سواء كانت قصيرة ، متوسطة ، أو طويلة الأجل ، و تتعدد أنواع التمويل حسب نشاط كل مؤسسة ومن بينها ، تمويل داخلي و خارجي ، التمويل عن طريق القروض الاستهلاكية ، العقارية ، الاستثمارية و غيرها.

---

[1] بوسفط مولود، بوزنون سمية، مرجع سبق ذكره ص ص33 – 34.

المبحث الثالث : صعوبات و مشاكل تمويل المشاريع الاستثمارية

تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من ابرز المشكلات التي تواجه المشاريع الاستثمارية و بالأخص في مرحلة الانطلاق فكثيرا ما تعتمد على قدرتها الخاصة بمعنى على الأموال الخاصة للمؤسسين أو على القروض العائلية ، ذلك أن الحصول على القروض المصرفية يتوجب فضلا عن دراسة جدوى هذا الاستثمار أو المشروع توفر الضمانات اللازمة ، والتي غالبا مالا تكون متاحة ، إن مشكلة التمويل كانت دائمة و لا تزال تتقدم الصدارة ، وصعوبات و مشاكل المشاريع الاستثمارية تنقسم إلى :

- قسم يخص البنوك .
- قسم يخص المشاريع الاستثمارية في حد ذاتها.

المطلب الأول : الصعوبات التي تواجه البنوك :

تعاني البنوك من بعض الصعوبات نذكر منها :

- مشكل إعادة تمويل القروض الاستثمارية و ذلك لعدم توفر سوق مالي ديناميكي.
- عدم توفرها على موظفين مؤهلين و متخصصين في مجال الهندسة المالية .
- عدم توفر الإحصائية و بنوك للمعلومات الاقتصادية المتعلقة بالأسواق الوطنية (الأسعار ، هوامش الربح .....).
- ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، وفي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب الرسمي عن إجراءات الدعم المالي و تشجيع الاستثمارات و الشراكة ، فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي .
- و من أهم و أخطر المشاكل التي تواجه المشاريع الاستثمارية نجد مشكلة التمويل و ذلك بسبب الجهاز المصرفي الذي يتميز بمحدوديته على المستويات التالية :
-

محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف و الضمانات :

إن تكلفة التمويل و مشكلة الضمانات قد أضحتا تحددان من مرونة التمويل و انسيابية بالحجم المناسب و في الآجال الملائمة ، وبالتالي أضحى هذا الوضع بتكاليفه الرسمية و غير الرسمية عائقا لتطور المشروعات .

محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ و الإجراءات :

يتميز التمويل المصرفي التقليدي في الجزائر بمحدوديته و تعقيداته الإجرائية و الوثائقية ذلك أن الوساطة المالية و المنظومة المصرفية لم يمكن بإمكانها التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي ، بحيث طهرتا كأنها تجاوزتهما الأحداث . [1]

[1] موقع إلكتروني : www.veecas.net/portdl/inde.x ، تاريخ الإطلاع 25 / 03 / 2011، على الساعة : 10:47

محدودية التمويل المتعلقة بالحجم و الأولويات :

إن حصة المشروعات الفردية و المصغرة و الصغيرة في تغطية احتياطاتهم التمويلية محدودة من حيث الحجم و من ناحية الأولويات و خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي حيث أنعكس ذلك على "حرمان الأنشطة الإنتاجية" و في آن واحد تشجيع أنشطة المضاربة و توسعت الدائرة التجارية المضاربة على حساب الدائرة الإنتاجية التي توفر الثروات و مناصب الشغل بسبب الانفتاح غير المضبوط للاقتصاد الوطني ، و حسب تحقيق قام به مركز الأبحاث **(CREAD)** كشف أن مجموع مؤسسة طلبت قروض من البنوك فإن **66 %** فقط بلغت جوابا بالقبول و أسبا الرفض تركزت في ثلاث محاور .

- بسبب قواعد الحذر التي تطبقها البنوك : البنوك العمومية مطالبة باحترام قواعد الحذر المحددة من طرف البنك المركزي الذي يقوم بتسطير الحدود القصوى لالتزامات البنوك بالنسبة للأموال الخاصة الصافية بزبون واحد من جهة و لمجمل الزبائن من جهة أخرى .
- نقص الضمانات.
- ملفات ناقصة.

بالإضافة إلى ذلك فإن عملية تجميع الوثائق التي يتطلبها طلب القرض حسب نفس التحقيق لتستغرق 36 يوما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أن إجراءات التحويل تستغرق وقتا طويلا يتراوح بين 17 و 25 يوما .

أما بالنسبة للبنوك الخاصة ، فنظرا لأن المشاريع تواجه عراقيل موضوعية لا تشجع البنوك التابعة للقطاع الخاص على منح القروض بصورة معتبرة مما يؤدي إلى بقاء البنوك العمومية تواجه الحاجات المتعددة لتمويل المتعاملين الخواص [1]

[1]. موقع إلكتروني ، مرجع سبق ذكره

المطلب الثاني : مشاكل تمويل المشاريع الإستثمارية

يمكن حضر هذه المشاكل فيمايلي :

1- ندرة الموارد و قلة التوفير :

إن من بين العراقيل الأولى في تمويل الاستثمارات بصفة عامة يرجع إلى قلة الموارد و عدم كفاية التوفير ، فهذه الندرة يمكن إرجاعها خلال الآونة الأخيرة إلى قلة الموارد البترولية وزيادة حاجيات البلاد من هذه الموارد و هذا بسبب الأزمة الاقتصادية المتعددة الأطراف التي تمر بها البلاد.

أما بالنسبة للموارد الداخلية و تحت تأطير التسوية غير مكيفة و عدم كفاءة النظام البنكي و المالي لتجنيد التوفير ، فلم تكن في خدمة تمويل الاستثمار الصناعي ، زيادة على ذلك فإن مكافحة التضخم ، تطهير الخزينة ، مسح الديون ، تخلى الدولة ، توقف التمويلات النقدية و تخفيض العجز المالي ، ارتفاع معدلات الفائدة و انخفاض قيمة الدينار ، كل هذه العوائق قد ساهمت في ندرة الموارد الضرورية و بالأخص تلك التي تتعلق بالاستجابة لحاجيات المستثمرين .

2-التماطل و التباطؤ في إصلاح القطاع البنكي و المالي :

إن قلة الموارد و التوفير خلال حقبة من الزمن قد وضع الصورة البنكية و المالية ، وكذلك المخطط التمويلي ، والمزود بالموارد البترولية و القروض الخارجية .

إن النتيجة التي وضعت موضع التنفيذ لتقارب إدارة الصفقات بدون إستراتيجية واضحة لتجنيد التوفير و الاستثمار المباشر الخاص الدولي و في هذا السياق يمكن توضيح مايلي :

- ***البنك :*** يعتبر كوسيط بين الخزينة العمومية ، صندوق المؤسسات العمومية مكلف بالرقابة المستقبلية أو التنبأية ، إن طابعه الأساسي هو جمع و تسخير التوفير ، قد أستبعد عن طريق الميكانيزمات العمومية للتمويل .
- ***النقد :*** و الذي يعتبر وحده حساب قد فقد امتيازاته كوسيلة للدفع للتوفير و قياس الأصول ، إن قيمة الدينار يحدد إداريا [1]

من خلال هذا المبحث يتضح لنا بأن مشكلة التمويل تمثل إشكالا حقيقيا ، يحد من تطور أي قطاع ويبقي سلوك البنوك متخوفا إزاء جميع الاستثمارات غير المدعمة من طرف الدولة و ذلك لعدة مشاكل يواجهها

[1] موقع إلكتروني ، مرجع سبق ذكره .

في عملية التمويل ، وهناك بعض المشاريع الاستثمارية تواجه مشاكل مالية تؤثر سلبا في تسييرها و انتعاشها و تحقيق أهدافها المسطرة لها .

خاتمة الفصل:

تبين لنا مما سبق بأن القيام بالاستثمار أو أي مشروع استثماري يتطلب مصادر تمويلية هامة ، قد تكون هذه المصادر ذاتية (كالاحتياطات و المؤونات....الخ)، أو خارجية مثل تمويل قصير الأجل، متوسط و طويل الأجل... الخ)، وللتمويل أنواع متعددة تختلف حسب عدة معايير من بينها معيار الزمن، المصدر، الضمانات، ولكن عملية التمويل لا تخلو من بعض المشاكل و الصعوبات التي قد تقف عقبة أمام تنفيذ بعض المقترحات الاستثمارية المريحة أمام المؤسسات.

جانب تطبيقي

الفصـــل الثالث:

دور البنك الوطني الجزائري

في علاج مشكلة التمويـــل

الفصل الثالث: دور البنك الوطني الجزائري في علاج مشكلة التمويل

مقدمة الفصل

تعد الدراسة الميدانية وسيلة هامة جدا من وسائل جمع البيانات من واقع موضوع البحث بصورة موضوعية و منهجية كما لا ننسى بأنها جزء كبير هام لدعم الدراسة النظرية و وفقا للعرض المحدد سابقا و المتمثل في معرفة دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية وهدا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية

- **المبحث الأول** : لمحة عامة حول البنك الوطني الجزائري
- **المبحث الثاني** : وكالة ميلة وهيكلها التنظيمي
- **المبحث الثالث** : عرض وتحليل النتائج

المبحث الأول . لمحة عامة حول البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك التجارية في الجزائر التي ظهرت بعد التأميم و يمكن تقديمه كأي بنك تجاري ولا يمكن أن ندرك نشأة هذا البنك إلا من خلال النظام البنكي الجزائري قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية على اعتباره وليد التأميم البنكي سنة 1966 وهذا ما سيتم التعرف عليه من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : تعريف البنك الوطني الجزائري

المطلب الثاني : وظائف البنك الوطني الجزائري

المطلب الأول ،تعريف البنك الوطني الجزائري

تأسيس البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966وهو أول البنوك الجزائرية بعد الاستقلال و حل محل البنوك الأجنبية برأس مال قدره 20مليون دينار جزائري معطى من طرف الدولة و من أهم هذه البنوك:

- القرض العقاري للجزائري وتونس.
- القرض الصناعي و التجاري.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا.
- بنك باريس وهولندا.
- مكتب المعسكر الخضم.

وقد كان البنك الجزائري يقوم بدعم عملية التحويل الاشتراكي في الزراعة و بعد ذلك قامت الدولة بإلغاء جميع المؤسسات المصرفية الزراعية الأخرى بسبب التعارض الوظيفي الجزائري فبقي هذا الأخير وحده في الميدان الزراعي وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة [1]

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 75 .

عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم تسير وفقا لقوانين 88-1و88-03 و88-04 لـــ12 جانفي 1988 و قانون 88-119لـــ 21 جوان 1988 قانون88-117 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري .
وبقيت تسميته البنك الجزائري اختصارا **ب ، و ، ج** وبقي مقره الاجتماعي في الجزائر ب 8 شارع شي عبقارة وحددت مدته بـــ 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري وقد بلغ عدد الوكالات عبر التراب الوطني 174 وكالة.

المطلب الثاني : وظائف البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بعدة وظائف يمكن تلخيصها فيما يلي

- منح القروض الزراعية للقطاع المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي إلى غاية 1982 .
- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير و المتوسط الأجل وفقا للأسس المصرفية التقليدية بشأن المخاطر وضمان القروض كتسهيلات ، الصندوق ، التسليف على البضائع السحب على المكشوف، الخصم و الاعتمادات المستندية.
- إقراض المنشآت العامة و الخاصة في الميدان الصناعي .
- أما في ميدان الإسكان يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية في ميدان التشييد .
- للبنك علاقات واسعة في ميدان التجارة الخارجية خاصة خارج منطقة الفرنك .
- كما أنه يساهم في رأس مال العديد من البنوك الأجنبية .
- من خلال هدا المبحث نستنتج بأن البنك الوطني الجزائري تأسس بمقتضى مرسوم و هو أول البنوك الجزائرية بعد الاستقلال وحل محل بنوك سابقة ويقوم بأداء عدة وظائف .
- من بينها تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان و متوسط الأجل ومنح القروض الزراعية للقطاع المسير ذاتيا خصم الأوراق التجارية في موضوع التشييد وغيرها من الوظائف . [1]

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 75 .

المبحث الثاني : وكالة ميلة وهيكلها التنظيمي

في هذا المبحث سنحاول إعطاء نظرة تطبيقية من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري لوكالة ميلة 846 وسنتعرف على دلك من المطالب التالية .

- المطلب الأول : التعريف بالوكالة
- المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة

المطلب الأول : التعريف بالوكالة

تم إنشاء البنك الوطني الجزائري B N A وكالة ميلة في 21 ديسمبر 1985 الحامل لرقم 846 ، برأسمال قدره 41 مليار و 600 مليون سنتيم ، ذي السجل التجاري رقم 84B 178 ، حسب القوانين المصرفية المعمول بها ، بتسلسل رقم جبائي 43010968761 ، وهي تابعة لوكالة قسنطينة الجهوية ، إذ بدأ هذا الاخير مزاولة نشاطه في 22/ 02 / 1986 بحي 500 مسكن بميلة ، ثم تم تغيير الموقع بعد ذلك إلى شارع دهيلي صالح ، كان يشغل في البداية 17 عامل يعملون في تخصصات مختلفة ، مما يعنى أنها غير مستقلة ماليا .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة

للتعرف أكثر على الوكالة عرجنا على هيكلها التنظيمي من خلال مصالحه المختلفة و المهام التي تقوم بها كل مصلحة ، والمخطط الموالي يوضح ذلك [1] .

[1] معطيات داخلية من البنك – مصلحة القروض –

الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي لوكالة ميلة 846 – البنك الوطني الجزائري (B N A)

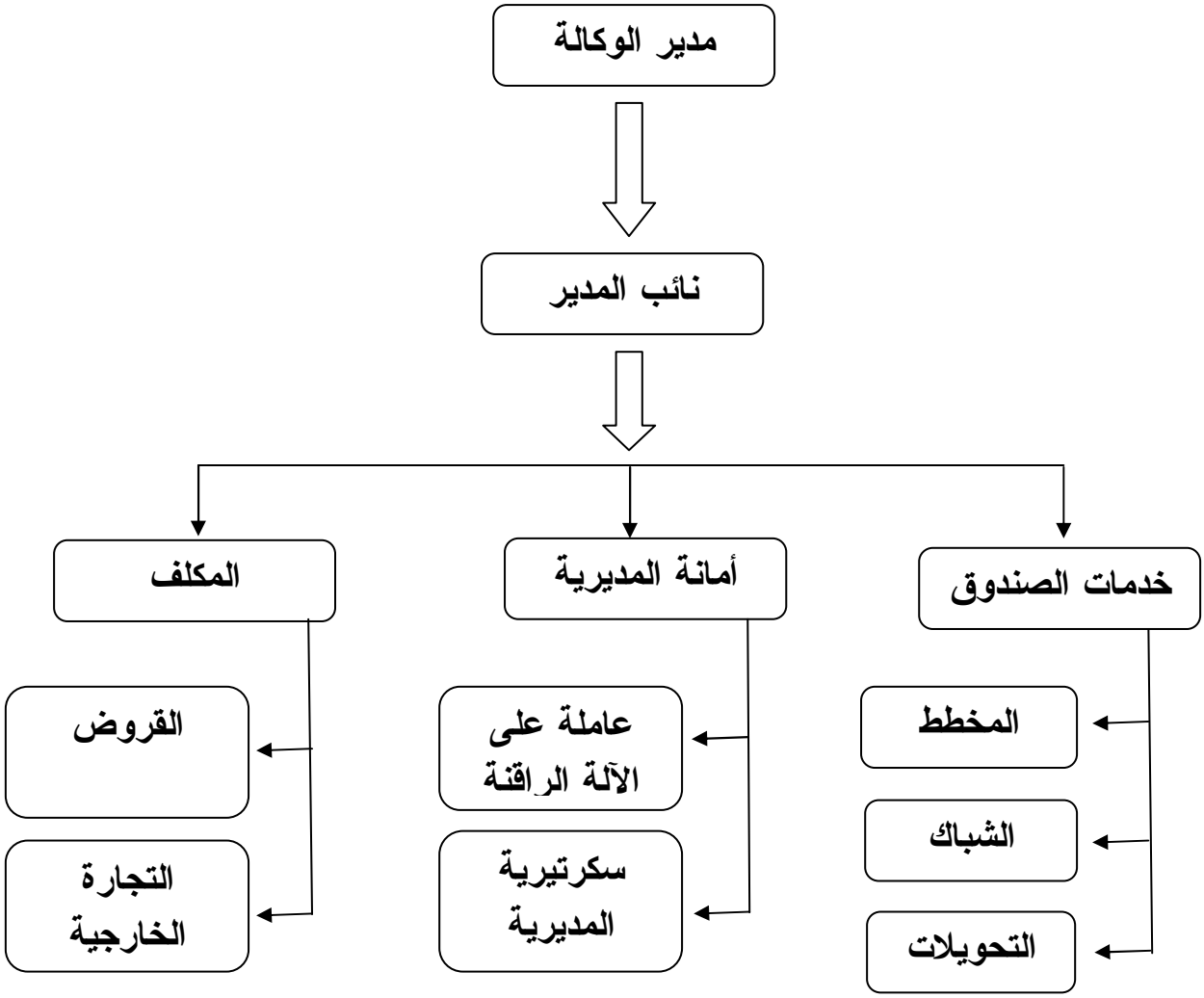

المصدر : معطيات داخلية من المصلحة محل الدراسة

1- ***مدير الوكالة*** : و هو اعلي هيئة في الوكالة ، ويعد بمثابة العقل المفكر و المسير لمختلف نشاطاتها ، ويحرص على الجدية و الصرامة أثناء قيامه بتحركاته في الوكالة سواء تعلقت بالنشاط في تعامله مع الموظفين ، ويتولى القيام بالتوجيه ، التنظيم ، المراقبة و السهر على تطبيق القوانين لتحسين نوعية الخدمات . [1]

[1] معطيات داخلية من البنك – مصلحة القروض –

2 – نائب المدير: لا تختلف وظائفه عن وظائف المدير، إلا في كونه يساعد لإتمام مهامه، ويعوضه في حالة غيابه ، ويكون في حالة إتصال مباشر مع العمال .

3- امانة المديرية (مصلحة السكرتارية) : و تضم :

3-1- سكرتيرة المديرية : و يتولى القيام باستقبال المكالمات ، تأمين و صول البريد ، وتنظيم و إدارة المواعيد الرسمية للمدير .

3-2- عاملة على الآلة الراقنة : و تقوم بجمع كل المطبوعات (الوثائق البنكية) و إرسالها غلى البنوك الأخرى ، حيث يتم التعامل في أغلب الأحيان مع (B N A) في جميع أنحاء الوطن .

4- ***المكلف بالدراسات*** : و يهتم بـــ :

4-1- **القروض** : حيث يتلقى المكلف بالدراسات كل الملفات التي تصل إلى البنك الخاصة بالقروض ، ويتولى القيام بالمهام التالية :

- توجيه الزبائن
- إعطاء المعلومات .
- دراسة الملفات
- متابعة سير عمليات التسديد
- معالجة إحصائيات نهاية الشهر .
- القيام بمختلف الالتزامات (les engagements)

4-2- التجارة الخارجية :

يتولى تسهيل عمليات التجارة الخارجية ، وهذا من خلال المعالجة لعمليات التوظيف الخاصة بعملية التصدير و الإستراد و كذا الإعتمادات المستندية و التحولات ، كما يقوم بتسيير الصفقات ،تحصيل الشبكات بالعملة الصعبة ، كذلك إعلام الزبائن و شرح تفاصيل خاصة بالتجارة الخارجية . [1]

[1] معطيات داخلية من البنك – مصلحة القروض –

5- مصلحة خدمات الصندوق :

و هي الأكثر ديناميكية داخل أي بنك ، حيث يقوم بفتح حسابات الزبائن ، واستقبال طلباتهم و تسليم دفاتر الشيكات ، كذلك القيام بعمليات المقاصة و معالجة الشيكات عند عدم كفاية الرصيد ، إضافة للتسيير الرشيد للخزينة و السهر على معالجة الحسابات الداخلية و تضم :

5-1 – المحفظة : تتكلف بالمقاصة ، الخصم التجاري و الحولات .

5-2 – التحويلات : سواء بين الزبائن في نفس البنك أو بين الوكالة و البنوك الأخرى .

5-3 – الشباك : له علاقة مباشرة مع الزبائن ، يقوم بالسحب و الدفع [1].

من خلال هذا المبحث لاحظنا بأن البنك الوطني الجزائري (B N A) وكالة ميلة ، بدأت نشاطها في 1986/02/22 و هي تابعة لوكالة قسنطينة الجهوية ، و للتعرف عليها أكثر قمنا بدراسة هيكلها التنظيمي الذي يتشكل من عدة مصالح أهمها : المدير ، نائب المدير ، خدمات الصندوق و غيرها .

[1] معطيات داخلية من البنك – مصلحة القروض –

المبحث الثالث : عرض و تحليل النتائج

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في (**B N A**) وكالة ميلة ، قمنا بطرح العديد من الأسئلة التي تخص موضوعنا ، منها ما يتعلق بأهم أنواع التمويلات التي تقدمها الوكالة ، و أخرى عن الشروط و إجراءات التمويل ، وطرحنا أيضا عن أهم مخاطر التمويل التي تواجهها و هذا ما سيشار إليه في هذا المبحث من خلال المطلب التالية :

المطلب الأول : شروط و إجراءات التمويل .

المطلب الثاني : أنواع التمويلات .

المطلب الثالث : أهم مخاطر التمويل و طرق معالجتها .

المطلب الأول : شروط و إجراءات التمويل

من بين الشروط و الإجراءات التي تفرضها الوكالة هي توفر بعض الوثائق من اجل إنشاء ملف القرض الاستثماري و هي :

1 – الوثائق الإدارية:

– طلب القرض مستوفي للشروط الموضوعية و الشكلية .
– نسخة من السجل التجاري و أوضاع المؤسسة بالنسبة للأشخاص المعنية.
– وثائق إثبات الوضعية الضريبية و شبه الضريبية للمؤسسة .

2 – الوثائق التقنية :

– وضعية التفوق في المهارة المدنية .
– مخطط تحقيق المشروع .
– الإذن بالبناء وترخيص صادر عن السلطات المختصة . [1]

[1] معطيات داخلية من البنك – مصلحة القروض –

3 – الوثائق الاقتصادية و المالية :

- ميزانيات و جداول حسابات النتائج المتوقعة على 3 أو 5 سنوات على حسب مدة حياة الاستثمار.
- مخطط تمويلي.
- كشف كمي و نوعي للمشاريع ، والفواتير الشكلية للتجهيزات المطلوبة محليا أو المستوردة .
- الدراسة التقنية – الاقتصادية المفصلة .
- كل مبررات تخص المشروع و المصاريف المحققة أو التي ستحقق.

المطلب الثاني : أنواع التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة : نوجزها فيما يلي :

1. ***قروض الاستثمار التقليدية*** : و تنقسم إلى :

1.1 قروض متوسطة الأجل : les crédit à moyen terme

القرض متوسط الأجل هو قرض استثماري يخصص لتمويل مشتريات المعدات مثل السيارات ، الآلات ، وتجهيزات أخرى ، في مدة لتسديد الديون على دفعات لا تجاوز 10 سنوات .

و تتراوح مدة ما بين 2–7 سنوات ، وحقيقة هذا القرض يتم على شكل تسبيقات على الحسابات مع مصادقة شيكات البنك .

2.1 قروض طويلة الأجل : les crédit à long terme

تتراوح مدته ما بين 7 – 20 سنة و القرض الطويل الأجل يمول الثوابت الثقيلة الوزن ، مع تسديد الضريبة على دفعات لمدة تفوق 7 سنوات . [1]

[1] معطيات داخلية من البنك – مصلحة القروض –

3.1 قرض الإيجار les crédit - bail

قرض الإيجار هو عقد من اجل شخص واحد يسمى بـــ قرض المستأجر تحت تصرف مستخدم يسمى – المستأجر – للثوابت أو المنقولات عن مدة محددة تسمى بالمدة المحتومة ، هذه المدة المحدودة تكون على أساس المدة الاقتصادية للتجهيزات للوقاية من خطر البطلان بسبب انقضاء الزمن .

2- قروض الاستثمار الخاصة: وتنقسم إلى:

2-1- قروض ودعم تشغيل الشباب: les crédit de soutien à l'emploi de jeunes

في إطار هدف مكافحة البطالة التي أصابت الجزء الأكبر من الشعب الجزائري، السلطات الشعبية في تعاون مع القطاع البنكي من اجل إنشاء نظام للتمويل المسمى بـــ "قرض تشغيل الشباب"، قرض تشغيل الشباب يوجه من اجل خلق تمويل للمؤسسات الصغيرة للشباب المستثمرين الراغبين في الاندماج في الواقع البنكي، وهو يجيز الواعد الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمساهمة من أجل تكوين ثروة.

2-2- القرض المصغر: les micro crédits

القرض المصغر هو مساعدة مالية مؤقتة لفئات من الأشخاص التي تسدد الديون مع نشاطات التحويلات، والتمويل المصغر لخلق نشاطات باقتناء أصغر المواد.

وقد نص المرسوم رقم 04/13 المؤرخ في 2004/01/22 على أهم شروط منح هذا النوع من القروض كما يلي: [1]

- سن طالب القرض يتجاوز 18 سنة.
- إثبات مقر الإقامة.
- إثبات النشاط الممارس.

[1] معطيات داخلية من البنك – مصلحة القروض –

- عدم الاستفادة من مؤسسات أخرى لإنشاء أي نشاط.
- القدرة على تسديد المساهمة الشخصية.
- تقديم تسريح إثبات تسلم من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- تقديم نسخة عن السجل التجاري .

3-2- فرض دعم لحلق مناصب شغل لتحفيز البطالين التي تتراوح أعمارهم مابين 30 و 50 سنة:

Les crédit de soutien a la création d'emplois par les chômeurs promoteurs âges de trente a cinquante ans CCNAC :

يقتضي النظام رقم 04/15 المؤرخ في 2004/08/24 في إطار جهاز دعم البطالين التي تتراوح أعمارهم مابين 30 و50 سنة المطلع بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC) البنك الوطني الجزائري يضع في المكان صيغة قروض مخصصة لتمويل المشاريع لخلق نشاطات تحفيز مستقلة.

القيمة الأعلى للقرض لا يتجاوز 70 % من تكلفة الاستثمار التي تكون 3500 مليون دينار جزائري، مدته يمكن أن تصل إلى 7 سنوات. [1]

المطلب الثالث : أهم مخاطر التمويل و طرق معالجتها :

في هذا المطلب تطرقنا إلى مخاطر التمويل التي تتعرض لها الوكالة و كيفية تعاملها معها :

1. الأخطار المتعلقة بعملية الإقراض : وتكمن هذه الأخطار في :

1.1 خطر عدم السداد : le risque d'insolvabilité

من المتوقع أن يترك هذا النوع من المخاطر أثر غير مرغوب على قدرات العميل بل و على رغبته في سداد ما عليه من التزامات من بينها التزامات اتجاه البنك التجاري الذي تعامل معه و الذي يحتمل أن

[1] معطيات داخلية من البنك – مصلحة القروض–

يكون قد حصل منه على قرض لم يسدد قيمته بعد و لذلك فإن البنك قد يقف على بعض المؤشرات الهامة في هذا الصدد و ذلك بتحليل ما لديه معلومات ، إن حدة هذا الخطر تزداد شدتها كلما كانت الأموال المقترضة مملوكة للغير في شكل ودائع لدى البنك ، اعتمد عليها في تقديم القروض و تنقسم إلى:

1.1.1 الخطر الخاص : le risque particulier

هذا الخطر عموما مرتبط بالقدرات التقنية للمؤسسة، من أخلاق و مؤهلات المديرين و كذا نوعية العملاء.

2.1.1 الخطر القطاعي : le risqué sectoriel

هو مرتبط بالعمليات الإنتاجية المستعملة للإنتاج أو الخدمة المقدمة في وضعية السوق ، في ظرف النشاط في مكان معين من المؤسسة المستدينة .

3.1.1 **الخطر العام أو الكلي : le risqué global ou general**الخطر العام هو الأكثر صعوبة في الإدراك و السبب راجع إلى التعامل بالفواتير الخارجية المتعلقة بالوضعية السياسية الاقتصادية للوطن ، و أيضا الحوادث الغير متوقعة الحوادث الكارثية ، الطبيعية ، أو المثارة بفعل الإنسان .

2.1 خطر التجميد : le risqué d'immobillisation

خطر التجميد متعلق خاصة بقروض الصندوق على بياض مثل السحب على المكشوف ، لا يمكن القول بأنه موضوع إعادة التمويل لدى السوق النقدي ، أيضا البنك يمكن أن يجد نقص في السيولة المطلوبة في تجميد الأموال على شكل قرض غير مرشح لإعادة التمويل .

3.1 خطر أسعار الفائدة : le risqué de taux

تتباين أسعار الفائدة بالارتفاع أو بالانخفاض ، أبعد ما يكون عن منطق القطاع البنكي ، حيث أن كل تباين لهذه المعلمة يمكن أن يكون خطر كبيرا للبنك . [1]

يمكن تعريف مخاطر أسعار الفائدة بتكبد الخسارة أو ربح متعلق بمصرفته قابضة الأصول و الخصوم التي قدمت تعويضات على الالتزام بسعر الفائدة الثابت ، و بالتالي فالبنك يجب أن يختار سعر الفائدة

[1] معطيات داخلية من البنك – مصلحة القروض–

المتغير على القروض الممنوحة لأول حصة ن و للحد من هذه المخاطر و غيرها ، يجب القيام بإجراء التعديلات اللازمة على أساس التغيرات في سعر الفائدة المرجعي سعر إعادة الخصم.

4.1 خطر العملة : le risque de change

مخاطر العملة ناتج عن التغير في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، فالزيادة في سعر الصرف تترجم إلى كسب النقد الأجنبي و التراجع في السعر يترجم بالخسارة في أسعار الصرف الأجنبي في المعاملات التجارية .

و نحن نفهم جيدا أن منح القروض يعني حتما أنه هناك خطر أكثر أو أقل في المستقبل من وظيفتها ، والبنك ينبغي أن لا يتحمل مسؤولية هذه المخاطر بل يسعى إلى إدراك و تجنب ذلك .

2. طرق معالجها : من بين الأساليب التي تعتمدها الوكالة ما يلي :

1.2 . تطبيق و احترام القواعد الإحترازية :

كل البنوك تلتزم بإدارة عدد من القواعد الإحترازية للتسيير الصادرة عن بنك الجزائر و التي تكون في النهاية ممنوحة للبنوك و المؤسسات المالية لوسائل الرقابة على المخاطر .

- هذه القواعد ترتكز في نظام القوانين الإلزامية و الموافقات المطبقة مع الأهداف التالية :

أ- تعزيز الهيكل المالي لمنشأة الإقراض.

ب-تحسين الحماية المقدمة ، شركات تسيير الضمانات .

ت-مراقبة تحرك المخاطر البنكية و المقارنة بين منشآت الإقراض

لوضع القواعد الإحترازية ، تطبق نسب معينة و هي تمثل القواعد الأكثر أهمية ، وتتمثل في نسب كوك أي نسبة تغطية المخاطر ، نسبة قسمة المخاطر . [1]

[1] معطيات داخلية من البنك – مصلحة القروض-

1.1.2. نسب تغطية المخاطر :

يفرض بنك الجزائر تطبيق نسب عالمية تسمي بنسب * كوك * التي تعرف المستوى الأدنى لرأس مال مؤسسات الإقراض من اجل القدرة على التعرف على المخاطر المرتبطة بتعدد مناصب الأصول ، واحتمال ملاءة البنوك تخص قدرة ملكية رؤوس الأموال في تمويل رؤوس الأموال الخارجية ، ونسب كوك تعين بنسب قياس درجة التكفل الكلي للمخاطر المتعلقة بملكية الأموال للبنوك أو مؤسسات الإقراض:

وتحدد نسبة كوك بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة كوك} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2)}}{\text{الأصول و الإلتزامات مرجحة المخاطر}} \geq 8\ \%$$

يقوم هذا المعيار على تحديد نسبة 8 % كأدنى نسبة لكفاية رأس المال .

يدل بسط هذه النسبة على الأموال الخاصة و هي مكونة من جزئين .

1- الأموال الخاصة الأساسية : و تسمى أيضا رأس المال الأساسي أو الشريحة الأولى و هو يتكون من رأس المال المدفوع (أسهم عادية ، أسهم ممتازة ، شهادات الاستثمار و الاحتياطات المعلنة باستثناء احتياطات إعادة التقويم و الأرباح المحتجزة) .

2 - **الأموال الخاصة المكملة أو المساندة :** و تسمى أيضا رأس المال التكميلي أو الشريحة الثانية و يتكون من الاحتياطات غير المعلنة و احتياطات أو قروض إعادة تقويم الأصول .

أما بالنسبة للأصول و الالتزامات مرجحة المخاطر (المقام) فيعبر عن مجموع أصول الميزانية و خارج الميزانية (التعهدات) و لكنه يحسب على أساس معاملات ترجيحية محددة . [1]

2-1-2 نسب قسمة المخاطر : هناك بعض العملاء الذين لا يستطيعون الدفع و هذا ما دفع البنوك للسهر بصفة دائمة على تغيير محافظها المالية من اجل تحديد الحد الأقصى للمخاطر ، و من اجل هذا تفرض القواعد الإحترازية على البنوك و المؤسسات المالية احترام الحدود التالية : [2]

[1] رحيم حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 220 ، 222 .
[2] معطيات داخلية من البنك – مصلحة القروض–

- على نفس العميل : القيمة التي تخص المخاطر لا يمكن أن تتجاوز 25 % من رؤوس الأموال الصافية للبنك .

- على مجموعة من العملاء : القيمة العامة التي تخص المخاطر لكل واحد منهم تتجاوز 15 % .

2-2 تتبع الالتزامات :

بهدف ضمان استرجاع القروض في حالة تغيرات المدينين ، كل البنوك و المؤسسات المالية المدينة ، و بموجب الأمر 74/ 94 المؤرخ في 94/11/19 ، تقوم بتصنيف الديون بدرجات الاستحقاق ، وتكون المؤونات لأجل القروض في التحصيل الغير مؤمنة ، هذه المؤونات مختلفة و توجد على 3 مستويات :

- 30 % مؤونات لأجل ديون المشاكل المحتملة .
- 50 % مؤونات لأجل ديون الجد خطرة .
- 100 % مؤونات لأجل ديون التسوية .

2-3 الوضع في المكان الإجراءات الداخلية : من خلال ما يلي :

- إنشاء نظام لجنة المقر على مستوى الوكالات .

- وضع في المكان نظام تفويض القرض في الحدود الفاصلة المسموحة ، بمعنى الوكالة البنكية هي الهيكل الأفضل موقعا من أجل إصدار الأحكام في حدود هذا التفويض بخصوص عدد محدود من القروض للعملاء.

- إنشاء نظام رقابة ، استعمالات القروض من اجل تأمين متابعة القروض الموافق عليها .

- التغيير في المحافظ المالية اللازمة بهدف الوقاية ضد الخطر المجمع . [1]

2-4 تصنيف الضمانات :

2-4-1 الضمانات الشخصية : الضمان الشخصي هو التزام واحد أو عدد من الأشخاص الطبيعيين أو معنويين لربح الدائن الذي يحل محل المدين الأصلي ، الضمانات الشخصية هي عموما تحت الشكل

[1] معطيات داخلية من البنك – مصلحة القروض-

القانوني للكفالات (الضمانات) ، هذا الأخير لا يكون من جهة أخرى على شكل خاص بالضمانات الناشئة عن التشريعات المؤثرة في التجارة .

2-4-2 الضمانات الحقيقية : الضمان الحقيقي هو عقد من طرف المدين متعلق باحتياجاته المنقولة أو الغير منقولة لتسديد ديونه و يأخذ أحد الشكلين الآتيين :

- ✓ الرهن و العقاري : متعلق بالضمانات الغير منقولة .
- ✓ رهن المعدات : متعلق بالضمانات المنقولة .

2-4-3 الضمانات المكملة : البنك يستطيع المطالبة بالضمان المكمل لتعويضات التأمينات في استعمال خاص لمواجهة الخطر ، و يتمثل الضمان المكمل في :

- التأمين على الحياة .
- التأمين على كل المخاطر .
- التأمين على تعدد المخاطر .
- التأمين على الحرائق . [1]

من خلال هذا المبحث لا حطنا بأن الوكالة عند تقديمها لأي قرض تضع شروطا و إجراءات تكون في متناول الجميع ، وبدورها أيضا تمنح بعض التمويلات : التقليدية منها و الخاصة ، و كل هذا يكون متبوع بمخاطر قد تكون خطر خاص أو قطاعي ، أو خطر أسعار الفائدة ...الخ ، و هذا ما دفع بالوكالة إلى إتباع بعض الحلول من اجل التقليل من هذه المخاطر .

[1] معطيات داخلية من البنك – مصلحة القروض –

خاتمة الفصل :

من خلال تقديم و دراسة البنك الوطني الجزائري لوحظ انه يمارس العديد من الوظائف ، وهناك تزايد ملحوظ في حجم تمويلاته من طرف الزبائن ، وذلك من خلال تقديم شتى أنواع التمويلات قد تكون قروض استغلال ، أو قروض استثمار ، و ينتهج عدة أساليب من بينها بعض الشروط و الإجراءات المتعلقة بعملية الإقراض كالوثائق الإدارية و المالية و الاقتصادية التي يجب توفرها لدى طالب التمويل .

لكن هذا كله لا يعني عدم تعرض البنك الوطني الجزائري لبعض المخاطر التي تصادفه أثناء قيامه بعملية التمويل ، ولكي تواجه البنك هذه المخاطر يلجأ إلى بعض الطرق من اجل التوصل إلى نتائج جيدة و مواكبة التطور و المنافسة .

المراجع

قائمة المراجع :

I - الكتب :

1-أحمد بوراس : تمويل المنشآت الاقتصادية ، بدون طبعة ، دار العلوم للنشر و التوزيع .

2-اكرم حداد ، مشهور مذلول : النقود و المصارف (مدخل تحليلي و نظري) ، ط 2 ، دار وائل للنشر ، الأردن – عمان ، 2008 .

3-الطاهر لطرش : تقنيات البنوك (دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية) ، ط 4 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية، بن عكنون (الجزائر) ، 2005 .

4-حسن سمير عشيش : التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك ، ط 1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن ، 2010 .

5-دريد كامل آل شبيب : الاستثمارات و التحليل الاستثماري ، بدو طبعة ، داراليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن – عمان ، 2009 .

6-رحيم حسين : الاقتصاد المصرفي (مفاهيم ، تحاليل ، تقنيات) ، ط 1 ، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع ، منشورات اقرأ ، قسنطينة ، 2008 .

7-زياد رمضان ، محفوظ جودة : الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، ط 3 ، دار وائل للنشر ، الأردن – عمان ، 2006 .

8-سوزي عدلي ناشر : مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي ، بدون طبعة ، منشورات الجلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ، 2008 .

9-شاكر قزوني : محاضرات في الاقتصاد المصرفي ، ط4 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون (الجزائر) ، 2008 .

10- عبد الغفار حنفي ، سمية زكي قرياقص : الأسواق و المؤسسات المالية ، بدون طبعة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 .

11- فيصل محمود الشواورة : الاستثمارات في بورصة الأوراق المالية ، (الأسس النظرية و العلمية) ، ط1 ، دار وائل للنشر ، الأردن- عمان 2008 .

12- متولى عبد القادر : اقتصاديات النقود و البنوك ، ط1 ، دار الفكر ناشرون وموزعون المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان، 2010 .

13- محمد الصيرفي : اقتصاديات المشروعات ، ط1 ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2005 .

14- محمد صالح الحناوي ، نهال فريد مصطفى و آخرون : الإدارة المالية (التحليل المالي للمشروعات الجديدة)، بدون طبعة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2009 .

15- محمد عبد الفتاح الصيرفي : إدارة البنوك ، ط1 ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن ، 2006 .

16- محمود حسن صوان : أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ،(دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية) ، ط2 ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن – عمان ، 2007 .

17- محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان و آخرون : النقود و المصارف ، ط1 ، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010 .

18- منير إبراهيم هندي : إدارة المنشآت المالية و أسواق المال ، بدون طبعة ، منشآت المعارف ، الإسكندرية ، 2006 .

19- هوشيار معروف : الاستثمارات في الأسواق المالية ، ط1 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن – عمان ، 2009 .

II - المذكرات :

1-الميطة منى ، مومني عبلة : آليات تسيير القروض الاستهلاكية في البنوك ، مذكرة ليسانس غير منشورة ، كلية علوم التسيير ، جامعة تبسة ، 2007 – 2008 .

2- برحومة عبد الحميد : محددات الاستثمار و أدوات مراقبتها ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2006 – 2007 .

3- بوسفط مولود ، بوزتون سمية : مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية و تقييمها في المؤسسة الإنتاجية ، مذكرة ليسانس غير منشورة ، كلية علوم التسيير ، جامعة جيجل ، 2008 – 2009 .

4-فؤاد بوعون ، كمال طيان و آخرون : دور التسويق المصرفي في تحسين القدرة التنافسية للبنوك التجارية ، مذكرة ليسانس غير منشورة ، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة تبسة ، 2007 – 2008 .

III- المواقع الإلكترونية :

1- www.veecds.net/portdl/index.

الملاحـــق

ملخص :

هدفت دراستنا إلى التعرف على أهم العمليات التي تقوم بها البنوك و التي من بينها عملية التمويل سواء للأفراد أو للمؤسسات ، ودور البنوك في عملية التمويل من خلال توفير الأموال اللازمة لمساعدتهم على القيام بمشروعاتهم كإنشاء و تطوير المؤسسات أو الحصول على شركاء جدد .

و البنك الوطني الجزائري (B N A) خير مثال طبقنا عليه هذه الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه في تهيئة الأموال و ضخها في المجالات الاستثمارية المتعددة ، من خلال منحهم قروض متوسطة و طويلة الأجل ، قروض الإيجار ، قروض دعم و تشغيل الشباب ....الخ ، و ذلك من اجل تنمية و تطوير مختلف القطاعات التي يتولى تمويلها .

Résumé :

Notre étude reisait a identifier les opérations les plus importantes effectuées par les banques, qui comprennent le processus de financement, que ce soit pour des individus ou des institutions et le rôle des banques, dans le processus de financement par la fourniture de fonds pour les aider à faire leurs projets comme la création et la développement des institutions ou des partenaires d'accéder à de nouveaux.

Et la Banque Nationale d'Algérie (B N A), un bon exemple de cette étude nous l'appliquons à travers le rôle qu'ils jouent dans la création et le pompage de l'argent dans différents secteurs d'investissement au moyen de prêts accordés a des prêt à moyen et a long terme, le crédit-bail, les crédit de soutien a l'emploi de jeunes etc…,Et que pour le développement de différents secteurs pour lesquels le financement .